

WO/CC/73/7

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 16 ديسمبر 2016

## لجنة الويبو للتنسيق

الدورة الثالثة والسبعون (الدورة العادية السابعة والأربعون)  
جنيف، من 3 إلى 11 أكتوبر 2016

### التقرير

الذي اعتمده لجنة التنسيق

1. تناولت لجنة الويبو للتنسيق البنود التالية التي تعنيها من مشروع جدول الأعمال الموحد (الوثيقة A/56/1): 1 و 2 و 3 و 4 و 5 و 6 و 7 و 9 و 10 و 25 و 26 و 27 و 28 و 30 و 31.
2. وترد التقارير الخاصة بالبنود المذكورة، فيما عدا البنود 7 و 25 و 26 و 27 و 28، في التقرير العام (الوثيقة A/56/17).
3. وترد التقارير الخاصة بالبنود 7 و 25 و 26 و 27 و 28 في هذه الوثيقة.
4. وانتخب السفير لويس إنريكي تشافز باساغويتيا (بيرو) رئيساً للجنة التنسيق؛ وانتخبت السيدة بامبلا فيلي (ألمانيا) وانتخب السيد كريستوفر أونياغا أبار (أوغندا) نائبين للرئيس.

البند 7 من جدول الأعمال الموحد

مشروعات جداول أعمال دورات 2017 العادية

5. استندت المناقشات إلى الوثيقة A/56/3.

6. اعتمدت لجنة الويبو للتنسيق المرفقين الأول والثاني واعتمدت اللجنة التنفيذية لاتحاد باريس المرفق الثالث واعتمدت اللجنة التنفيذية لاتحاد برن المرفق الرابع من الوثيقة A/56/3.

البند 25 من جدول الأعمال الموحد

تعيين مدير شعبة الرقابة الداخلية

7. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/CC/73/6.

8. وشكر المدير العام رئيس اللجنة وصرّح قائلاً إنه يوصي بتعيين السيد راجيش سينغ في منصب مدير شعبة الرقابة الداخلية. وأشار المدير العام إلى أن المنصب كان شاغراً منذ مايو 2015 وأن مسابقةً أولى لم تُفض إلى تعيين أحد، فأعيد الإعلان عن المنصب، فكان المترشحون الجيدون كثراً؛ وبعد فحص متمعن في التوصية التي أجمعت عليها لجنة التعيين وفي نتائج التقييم والمقابلات، وافق على تسمية السيد راجيش سينغ. وقال المدير العام إن السيد سينغ حاصل على شهادة الماجستير في الدراسات والاستراتيجيات الدفاعية ولسانسان في المحاسبة والتدقيق والاقتصاديات وعدة شهادات في المجال المعني. وقد عمل طيلة حياته المهنية لدى حكومة الهند، فشغل منصب مساعد ونائب المحاسب العام ونائب رئيسي للمحاسب العام ومدير تدقيق ومحاسب عام، ضمن مناصب أخرى. وأضاف يقول إن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد أُطلعت على إجراءات المسابقة واستشيرت فيها وأيدت تسمية السيد سينغ مديراً جديداً لشعبة الرقابة الداخلية.

9. ورحب وفد الهند بتعيين المدير الجديد لشعبة الرقابة الداخلية، مشيراً إلى أنه المدير الجديد من الهند.

10. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية مدير الشعبة بالإجابة على الخدمات التي قدّمها للمنظمة على مدى فترة طويلة، وأعرب عن أسفه لطول الوقت المستغرق قبل ملء المنصب. وأبدى تقديره إذ أجرت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والأمانة مشاورات مقترّبة مع الدول الأعضاء فوقع الخيار على مرشح مؤهل ومحنك. ورحب الوفد بتسمية المدير الجديد وأعرب عن تطلّعه للعمل معه.

11. ورحب وفد تركيا بتعيين المدير الجديد للشعبة وأعرب عن تطلّعه للعمل عن كئيب مع السيد سينغ.

12. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وأيد تعيين السيد سينغ مديراً لشعبة الرقابة الداخلية، بعد مسابقة دقيقة وشفافة، ورأى أن السيد سينغ مؤهل ومحنك بما فيه الكفاية ليشغل ذلك المنصب. وأبدى سروره إذ أمكن ملء المنصب.

13. وأحاطت لجنة الويبو للتنسيق علماً بالمعلومات الواردة في الفقرات من 1 إلى 8 من الوثيقة WO/CC/73/6 ووافقت على تعيين السيد سينغ في منصب مدير شعبة الرقابة الداخلية لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد.

البند 26 من جدول الأعمال الموحد

تقارير عن شؤون الموظفين

"1" تقرير عن الموارد البشرية

14. استندت المناقشات إلى الوثائق WO/CC/73/1 و WO/CC/73/1 Corr. و WO/CC/73/5 و WO/CC/73/5 Corr.

15. وأشار الرئيس إلى الموضوعين اللذين سيبحثان وهما "تقرير عن الموارد البشرية" و "تقرير عن التوزيع الجغرافي"، وقال إنهما سيبحثان الواحد بعد الآخر.

16. وبالنسبة إلى "التقرير عن الموارد البشرية"، قالت الأمانة إن هذا التقرير يغطي الفترة من يوليو 2015 إلى يونيو 2016 وإن استراتيجية الموارد البشرية التي وُضعت في عام 2013 تُواصل توفير الإطار اللازم لإدارة الموارد البشرية ويتواصل تنفيذها بغرض الاستجابة لشواغل الدول الأعضاء فيما يخص احتواء التكاليف، والتوزيع الجغرافي، والتوازن بين الجنسين. وذكرت الأمانة أن الإنتاجية زادت، في حين انخفضت تكاليف الموظفين لتبلغ 64.5 بالمائة في عام 2015 بعدما كانت تبلغ 67.5 بالمائة في عام 2014. وأضافت أن حالات تغيب الموظفين والشكاوى الصادرة عنهم تشهد انخفاضاً كذلك وأنه سُجّل تحسن متواضع في التنوع الجغرافي، إذ باتت 119 جنسية ممثلة في القوى العاملة. وتطرت إلى التوزيع الجغرافي للمناصب في الفئة الفنية والفئات العليا وقالت إنه على الرغم من محدودية الفرص المتاحة بسبب قلة حالات التقاعد المتوقعة وانخفاض نسبة دوران الموظفين، فإن الاستعراض الجاري لقضية التمثيل الجغرافي مع الدول الأعضاء يتيح آفاقاً واعدة في هذا الصدد. وأوضحت أنه تبيّن من التجربة الأخيرة أن الشركات وعمليات الإشراف التي استُهلّت مع الدول الأعضاء غير الممثلة أو تلك الممثلة تمثيلاً ناقصاً قد أسفرت عن زيادة كبيرة في مجموع المتقدمين إلى الوظائف من تلك الدول الأعضاء. ورأت الأمانة أن زيادة التنوع الجغرافي للمتقدمين للوظائف يمكن أن يؤدي إلى زيادة في التمثيل الجغرافي مع مرور الوقت. وأعلنت أن التوازن بين الجنسين في القوى العاملة يشهد تطوراً، إذ زاد عدد النساء في الفئة الفنية والفئات العليا مقارنة بفترة الإبلاغ السابقة. ومضت تقول إنه يجري تعميم المنظور الجنساني في أنشطة الويبو، وإن أسس المقارنة وُضعت للتمكّن من تقييم التقدم المحرز بالاستناد إليها. وأضافت الأمانة قائلة إنه يتواصل تحديث إطارها التنظيمي وسياساتها وممارساتها. وأشارت إلى إصلاحات أوسع نطاقاً (مثل الإصلاح التعاقدية، ومراجعة نظام العدالة الداخلية، وزيادة الانساق مع منظومة الأمم المتحدة فيما يخص المزايا والاستحقاقات)، وإلى قضايا محدّدة تتم معالجتها، بما في ذلك الصحة والسلامة المهنيين، وتعزيز الاحترام والانسجام في مكان العمل، وإدارة الوقت. وأكّدت أن المبادئ الأساسية المتمثلة في رسم السياسات استناداً إلى المشاركة، والتعاون، والشفافية، كانت جزءاً لا يتجزأ من كل تلك الأنشطة. كما ذكرت الأمانة أنه يجري، بشكل متزايد، إدراج الأمانة في عمليات الموارد البشرية، مما يتيح للموظفين المزيد من التحكم والمسؤولية فيما يخص مناقشة بياناتهم الخاصة، ويعني الموارد البشرية من ذلك لتمكينها من تناول وتنفيذ مهام تجلب المزيد من القيمة المضافة.

17. وأحاط وفد المكسيك علماً بالتقرير السنوي عن الموارد البشرية وبكل العمل الذي سيُنجز خلال الشائبة 17/2016. وأبدى الوفد تقديره حيال تحسين شكل التقرير مقارنة بالأعوام السابقة، مما حسن فهمه للأعمدة الأربعة التي تقوم عليها استراتيجية الموارد البشرية. وشجّع المنظمة على تخصيص المزيد من الموظفين لشؤون الملكية الفكرية وتخصيص عدد أقل من الموظفين للشؤون الإدارية، وقال إن ذلك أمر لا بد منه كي تزيد المنظمة من حجم عملها في مجال الملكية الفكرية. والتمس الوفد من المنظمة ضمان توازن جغرافي أفضل بين القوى العاملة، واعترف بأن نسبة الموظفين الممّثلين لغرب أوروبا انخفضت بالفعل، ولكنها ما زالت، حسب رأيه، مرتفعة للغاية إذ لا تزال تبلغ 48.6 بالمائة من مجموع الموظفين الخاضعين لمبدأ التوزيع الجغرافي. وأضاف قائلاً إن ذلك لا يعكس عضوية المنظمة أو المشاركة المتزايدة للمناطق في قضايا الملكية الفكرية، بما في ذلك منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

18. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وأبدى سروره حيال التمكن من إدارة تكاليف الموظفين بشكل متعقل وحيال العمل الجاري للهبوض بسياسات المساواة بين الجنسين. وأشاد بالأمانة على المنصات التوعوية التي تستخدمها بغرض نشر المعلومات عن الشواغر لفائدة أكبر عدد ممكن من الجمهور، ولكنه أشار إلى وجود اختلال في هذا الصدد. وبناء عليه دعا الوفد إلى ضمان توازن في القوى العاملة في الويبو وأبدى تطلعه إلى الحديث أكثر عن هذه القضية عند مناقشة التقرير بشأن التوزيع الجغرافي.

19. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وشكر الأمانة على التقرير. وقال، قبل التعليق على التقرير، إن حكومة جنوب أفريقيا تبدي تقديرها للمدير العام والموظفين العاملين معه، لا سيما رئيس شؤون البروتوكول وإدارة الأحداث وفريقه على خدماتهم القيمة أثناء العرض والحفل اللذين نظمتها جنوب أفريقيا يوم 3 أكتوبر 2016، وأكد أن هؤلاء الموظفين هم مورد من موارد المنظمة ومؤشر على المستوى العالي للمواهب المستخدمة في الويبو. وتناول بعد ذلك بند جدول الأعمال قيد النظر وقال إنه أحاط علما بالتغيرات والإصلاحات المدخلة على الإطار التنظيمي والسياسي لإدارة الموارد البشرية عقب مراجعة نظام العدالة الداخلية في عام 2014. ثم تطرق إلى محاولة ضمان الانساق مع منظومة الأمم المتحدة فيما يخص المزايا والاستحقاقات، وأشار إلى أن العمل جار في هذا الاتجاه. وشجع المنظمة على مواصلة تلك الجهود ومواصلة تعزيز التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين في القوى العاملة، والاستمرار في بذل ما يلزم من جهود بغرض استقطاب موظفين من البلدان غير الممثلة والبلدان الممثلة تمثيلا ناقصا على حد سواء، وذلك كي تعكس الصورة الحقيقية لمختلف أعضائها. وشكر الوفد المدير العام على المساعدة التي يقدمها وشجعه على مواصلة جهوده الرامية إلى ضمان اتساق المنظمة مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا.

20. وشكر وفد الصين الأمانة على هذا التقرير الإعلامي الشامل والمهم، الذي يتيح للدول الأعضاء فهما كاملا للتدابير الملموسة والتخطيط الاستراتيجي لموارد المنظمة البشرية. وأعرب الوفد عن تقديره حيال النتائج الإيجابية المحققة في مجال استراتيجيات الموارد البشرية وعن تطلعه إلى تحسينات أخرى في التنظيم الاستراتيجي للموارد البشرية المتنوعة.

21. وأحاط وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) علما بالتقرير السنوي عن الموارد البشرية وتطرق إلى موضوع التوزيع الجغرافي للموظفين قائلا إن التمثيل الجغرافي على مستوى الأمانة ما زال لا يرقى، في رأيه، إلى المستوى العادل. وأضاف أنه من المهم للغاية اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتمكين الدول، وبخاصة الدول الممثلة تمثيلا ناقصا، من أن تكون ممثلة في الأمانة. وأكد، في هذا الصدد، على لزوم إيلاء الاهتمام لزيادة نسبة الموظفين المنتمين إلى تلك البلدان.

22. وشكر وفد تركيا الأمانة وإدارة الموارد البشرية على إعداد التقرير والإحصاءات وقال إنه يتابع عن كثب المناقشات حول الموارد البشرية. واستند إلى التقارير للتأكيد على أن منطقة الشرق الأوسط، التي تُعد إحدى الفئات المحددة في مجموعات موظفي الأمم المتحدة، هي من المناطق الممثلة أدنى تمثيلا. واعترف بالجهود التي تبذلها الأمانة من أجل التصدي لهذه القضية كما هو مشار إليه في التقارير ذات الصلة، وأبدى دعمه لمبادرات الأمانة التوعوية.

23. وتحدث وفد شيلي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشكر الأمانة على التقرير وقال إن التمثيل الجغرافي من القضايا التي توليها مجموعته اهتماما كبيرا، وإن مجموعته ملتزمة بإيجاد توزيع متوازن لكل المناطق وعلى جميع المستويات. وأضاف أن مجموعته ستواصل، لتحقيق ذلك الغرض، المشاركة في كل المناقشات التي تدور في اللجنة حول هذا الموضوع.

24. إن لجنة الويبو للتنسيق:

"1" أحاطت علما بالمعلومات الواردة في الفقرات من 87 إلى 91 من الوثيقة WO/CC/73/1، وانتخبت السيد فيليب فافاتييه عضوا مناوبا للجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الويبو للفترة الممتدة حتى الدورة العادية للجنة الويبو للتنسيق في عام 2019؛

"2" وأحاطت علماً بالمعلومات الواردة في الفقرتين 93 و94 من الوثيقة WO/CC/73/1.

25. وانتقل الرئيس إلى الموضوع الثاني ضمن هذا البند من جدول الأعمال، وهو "تقرير عن التوزيع الجغرافي"، فعدا الرئيس الخارج للجنة الويبو للتنسيق، السفير نغرامبي، إلى التقديم للمسألة.

26. وذكر السفير نغرامبي بأن مبادرة استهلال مناقشات بين الدول الأعضاء حول موضوع التوزيع الجغرافي نشأت عن القرار الذي اتخذته لجنة التنسيق في اجتماعها السنوي في عام 2015 والقاضي بأن تُعقد مشاورات بتوجيه من رئيس لجنة الويبو للتنسيق من أجل استعراض مبادئ التوزيع الجغرافي لعام 1975 وتقديم اقتراح في هذا الشأن إلى لجنة التنسيق خلال جمعيات الدول الأعضاء لعام 2016. وذكر السفير أنه لشرف وامتياز بالنسبة إليه أن يشارك مع المنسقين الإقليميين ومختلف أعضائهم في معالجة موضوع يمس بشكل وثيق كل دولة من الدول الأعضاء في الويبو. وأفاد بأن ثلاثة اجتماعات تشاورية عُقدت في عام 2016 وأبدت فيها آراء متفاوتة للغاية. وشكر المنسقين الإقليميين والمجموعات على المشاركة النشطة في المناقشات حول الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء توفير الإطار اللازم لتحسين التوزيع الجغرافي في الويبو، والذي يمكن للأمانة تنفيذه. وذكر أن التقرير يورد ملخصاً للمعلومات الوجيهة المستقاة من الاجتماعات الثلاثة والمناقشات التي دارت فيها. وأضاف أن التقرير يورد كذلك مختلف الاقتراحات التي تقدمت بها المجموعات الإقليمية وبعض التوافق الذي تم التوصل إليه في هذا الصدد ويعرض الاقتراحات الأولية على لجنة التنسيق ويبيّن العمل الذي ما زال يتعين إنجازه، بما في ذلك الدراسات التي ينبغي أن تجرّبها الأمانة، في حال قررت لجنة التنسيق أن تُعقد اجتماعات تشاورية أخرى حول مسألة التوزيع الجغرافي. وذكر السفير نغرامبي أن التوصيتين التاليتين ناتجتان عن الاجتماعات التشاورية: "1" لزوم توسيع نطاق أنشطة الأمانة التوعوية الرامية إلى زيادة التنوع الجغرافي لمجموعة المرشحين ليشمل، على سبيل الأولوية، الدول الممثلة تمثيلاً ناقصاً، مع التركيز على ضرورة الاضطلاع بذلك بالالتزام ومشاركة الدول الأعضاء المعنية بالاشتراك مع الأمانة؛ "2" وتضمين إعلانات شواغر الويبو جزءاً بشأن التنوع يُدرج فيه الغرض الذي تنشده المنظمة من حيث التوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي العادل، بما في ذلك رابط إلى معلومات لفائدة المرشحين بشأن قائمة الدول الأعضاء غير الممثلة وتلك الممثلة تمثيلاً ناقصاً. واختتم السفير كلمته قائلاً إنه ما زال يتعين إنجاز الكثير من العمل، ولكن ذلك يخضع لقرار لجنة التنسيق.

27. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وأعرب عن تقديره لرئيس لجنة التنسيق الخارج على كفاءته القيادية وروحته المهنية والتزامه بتحقيق النتائج وشكر الأمانة على الدعم الذي قدمته للرئيس أثناء المشاورات. وأضاف أنه يربط، باسم المجموعة الأفريقية، هذا البيان بالتعليقات التي قدمها بشأن التقرير السنوي عن الموارد البشرية، والتي صرّح فيها بأن تقرير عام 2016 يجسّد اختلال التوازن الموجود في موظفي الويبو. ورأى أن ذلك الوضع ينبغي أن يفرض تغييراً في المناقشات حول التوزيع الجغرافي في الويبو. وأضاف أنه أحاط علماً بمضمون التقرير ورحّب بالتوصيتين الواردتين في الفقرتين 17(أ) و17(ب) من الوثيقة. ولكنه التمس، باسم المجموعة، أن تشمل الإجراءات المقترحة في التوصيتين المذكورتين الدول الأعضاء الممثلة تمثيلاً ناقصاً في كل من الفقرتين 17(أ) و17(ب). وأوضح أن الفقرة 17(أ) لا تشير سوى إلى الدول الأعضاء غير الممثلة وأن المجموعة ترغب في تضمينها أيضاً الدول الأعضاء الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وأكد على لزوم بيان هذه النقطة أيضاً في الفقرة 17(ب)، وعدم الاقتصار على الأقاليم الجغرافية غير الممثلة بالقدر الكافي. وذكر الوفد أن الفقرة 7 من التقرير تشير إلى أن المجموعات الإقليمية وافقت بالإجماع على التمسك بالجدارة كميّار أساسي للتوظيف، ولكن في حين أبدى الوفد دعم مجموعته الكامل لأهمية الجدارة في عملية التوظيف، فإنه أشار إلى لزوم التركيز أيضاً على ضرورة أن يلتزم الاختيار القائم على الجدارة بمبادئ العدل والإنصاف والشفافية والمساءلة. وأضاف أن دعوة المجموعة الويبو إلى الأخذ بالنظام الذي تنتهجه منظمة العمل الدولية والمتمثل في تعيين الموظفين من رتبة ف-5 فما فوق عن طريق الاختيار المباشر من قبل المدير العام لم يكن القصد منه التخلي عن المسابقة، وأن المجموعة لا تسعى سوى إلى توفير آلية مساءلة واضحة تضمن ترسيخ مبدأ توازن القوى العاملة في المنظمة، علماً بأن الويبو كانت تنتهج ممارسة مماثلة تخلّت عنها في عام 2006 كما هو مبين في التقرير. ورأى الوفد أنه لا حاجة إلى إجراء دراسة أخرى حول الممارسة الخاصة بالاختيار المباشر. وأضاف أن المجموعة تسعى كذلك إلى تعزيز بنية الشفافية في الويبو وتدعم اقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الداعي إلى وضع أهداف ومؤشرات في تقرير أداء

البرنامج والعمل، إضافة إلى ذلك، على ضمان تقييم المديرين المسؤولين عن التوظيف استناداً إلى مدى تنفيذهم لمبدأ التمثيل الجغرافي المتوازن في القوى العاملة داخل الويبو في إطار تقييم أداءهم السنوي. واختتم قائلاً إن مجموعته ترى، من دون أي شك، أنه يجب مراجعة مبادئ التمثيل الجغرافي لعام 1975 لبلورة واقع التنوع الموجود في الويبو ومبدأ شمولية منظومة الأمم المتحدة، وأنها تدعو إلى تحديد جدول زمني لإجراء مشاورات على صعيد الدول الأعضاء بغرض مراجعة مبادئ عام 1975. واستطرد قائلاً إن هذا الالتباس يُقدم مع مراعاة أن التوزيع الجغرافي لا ينطبق سوى على نحو 400 موظف أو ما يفوق ذلك بقليل من أصل مجموع موظفي الويبو البالغ عددهم 1400 موظف، وأن مراجعة مبادئ 1975 ينبغي أن تشمل توسيع نطاق فئات التوظيف الخاضعة لمبدأ التوزيع الجغرافي.

28. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء وأعرب عن تقديره الخالص للسفير نغرامبي على الجهود التي بذلها في معالجة هذه القضية، وكذلك للأمانة على الدعم المقدم في تجميع آراء المجموعات الإقليمية وإعداد الوثيقة. وذكر أن المجموعة باء أحاطت علماً بالتقرير والتوصيات التمهيدية الواردة فيه وأنها ترى أن الإطار المبين في الوثيقة يتيح خطوات عملية للمضي قدماً في هذا المضمار. وقال الوفد إن المبادرات التي تضطلع بها الأمانة حالياً ينبغي أن تتواصل من أجل ضمان توزيع جغرافي بأوسع نطاق ممكن وضمان التوازن بين الجنسين، دون إغفال الجدارة باعتبارها معياراً حاسماً الأهمية. وأبدى سروره حيال إبراز وثيقة الرئيس لإجماع بين المجموعات الإقليمية بشأن التمسك بالجدارة كمعيار أساسي للتوظيف. ورأى أنه ينبغي إيلاء الاهتمام أيضاً للدول الأعضاء غير الممثّلة وأنه اضطلع فعلاً بعمل كبير في هذا الصدد. وليس هناك حاجة، في رأي الوفد، إلى صياغة سياسة جديدة أو وضع نظام جديد في مجال التوزيع الجغرافي.

29. وأعرب وفد المكسيك مجدداً عن رأيه الذي يفيد بلزوم استبدال مبادئ عام 1975 بشأن التوزيع الجغرافي من أجل بلورة التنوع الموجود في المنظمة ومبدأ الشمولية المنصوص عليه في دستور الويبو. وقال إن تطبيق تلك المبادئ في السياق الحالي لا يُسَاء فهمه فحسب، بل إنه يتسبب في التباس وتشويه للواقع. وفيما يخص وضع منهجية جديدة للتوزيع الجغرافي، أبدى الوفد دعمه للاقتراح الداعي إلى الحرص على ترجيح كل فئة على كل مستوى من مستويات الموظفين، كما هو معمول به حالياً في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وأضاف أنه وافق ضمن المجموعة الإقليمية على وضع أهداف في الميزانية إلى جانب توصيات وحدة التفتيش المشتركة فيما يخص هذه القضية، وحث المنظمة على تلافي أن تكون المساهمات الطوعية حجة لفرض ضغوط وشروط على توظيف أشخاص من بلد أو إقليم معين من أجل تنفيذ أو إنجاز برامج أو مشروعات ممولة من تلك الموارد الخارجة عن الميزانية. وأبدى دعمه للتوصيات التمهيدية الواردة في التقرير، التي اعتبرها غير كافية بالرغم من طابعها العملي. وأيد الوفود الأخرى التي اقترحت لزوم فتح هذا النقاش وغيره من المشاورات لكل الدول الأعضاء وتمكينها جميعاً من المشاركة. وأوضح، بعبارة أخرى، أنه ينبغي السماح لكل الوفود بتقديم اقتراحات يمكن النظر فيها ومناقشتها.

30. وشكر وفد الصين السفير نغرامبي على تقريره والأمانة على الدعم المقدم وأيد الرأي الداعي إلى ضرورة تعزيز الأنشطة التوعوية وتحسين إعلانات شواغر الويبو. وقال إنه سيعاون ويدعم بنشاط الجهود التي تُبذل في هذا الصدد وفي سبيل وضع سياسة جديدة بشأن التوزيع الجغرافي أو أية آلية جديدة في المستقبل. وذكر أنه يجب أن تأخذ المناقشات خصائص المنظمة في الحسبان وأن تراعي بشكل تام طلبات المستخدمين، وتسعى في الوقت ذاته إلى استعمال الأساليب المتاحة استعمالاً كاملاً، مثل برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين، واستخدام المواهب الشابة للعمل في المنظمة. وأبدى الوفد أمله في أن تولي الأمانة اهتماماً لإجراء دراسة حول نظام لترجيح الوظائف حتى تتمكن من توفير معلومات لمناقشات من هذا القبيل على مستوى الويبو.

31. وتحدث وفد شيلي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشكر السفير نغرامبي على المشاورات التي عُقدت وشاركت فيها المجموعة بنشاط. وقال إن مجموعته أحاطت علماً بالتقرير عن تلك المشاورات وأنها تبدي اهتمامها بالتوزيع الجغرافي المنصف لكل الأقاليم وعلى كل المستويات. وأبدى أمله في أن تتواصل النقاشات والمفاوضات على أساس الاقتراحات المقدمة لضمان بلوغ الهدفين المذكورين.

32. وهنأ وفد تركيا الرئيس على انتخابه وقال إنه تابع هذه القضية عن كتب، وشكر السفير نغرامبي على جهوده الدؤوبة وعلى التقرير. وتناول قضية التوزيع الجغرافي وقال إنه يؤيد البيان الذي أدلت به المجموعة بآء ويقتر بجهود وإسهامات الأمانة وإدارة الموارد البشرية في هذه المناقشات. وذكر أنه طرح، خلال هذه المناقشات، قضية انعدام المراجع أو التعاريف الخاصة بالبلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً في الوثائق ذات الصلة، وأنه يصعب، بدون تلك التعاريف، معالجة قضية التوزيع الجغرافي للقوى العاملة في الوبو. وهذا العمل مشمول، في رأي الوفد، بأنشطة المنظمة التوعوية المتعلقة بالتمثيل الجغرافي.

33. وهنأ وفد الجمهورية الدومينيكية الرئيس على انتخابه وشكر السفير نغرامبي على العمل المنجز وأبدى تأييده للبيان الذي أدلى به وفد شيلي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأعرب عن دعمه لموقف وفد المكسيك من إمكانية اعتماد نظام مرجح على غرار الأنظمة المطبقة في بعض المنظمات الدولية الأخرى مما سيسهم، حسب رأيه، في توسيع النقاش وتمكين المزيد من الدول الأعضاء من المشاركة في المناقشات. وشدد الوفد على أن الجدارة الشخصية من الخصائص الكامنة في كل الشعوب في جميع أنحاء العالم وليست سمة محصورة في منطقة محددة أو سمة يتعدّر العثور عليها في أي منطقة أخرى من العالم غير منطقة من يبحث عنها. بل يمكن، حسب الوفد، العثور عليها في كل مكان إذا ما بحث عنها بطريقة جيدة وبتسخير الوقت اللازم لذلك إذا كان القصد تحسين اختلال التوازن الراهن فيما يخص التوزيع الجغرافي في هذه المنظمة. وأضاف قائلاً إنه يمكن، بالبحث، العثور على ذوي الجدارة في أي منطقة، حتى وإن كان عددهم مختلف عن سائر المناطق.

34. وأبدى وفد جنوب أفريقيا تأييده للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وأعرب عن تقديره للسفير نغرامبي على توليه رئاسة المشاورات حول هذه القضية المهمة. وأكد مجددا التزامه بالجدارة والكفاءة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من إجراء التوظيف، ولكنه أشار إلى لزوم ألا يؤخذ بالمعيارين المذكورين على حساب بناء قوى عاملة متنوعة وشاملة. وذكر الوفد أن المناقشات استندت بشكل صريح إلى مبادئ عام 1975 وأن مجموعات مختلفة قدمت عدداً من الاقتراحات بغرض إنشاء قاعدة مواهب شاملة. وأبدى، في هذا الصدد، دعمه لاقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الداعي إلى تحديد أهداف في تقرير أداء البرنامج ورحب بالمبادرات التوعوية الواردة في الفقرة 17 والرامية إلى تعزيز وتدعيم التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وشجّع الوفد المنظمة على مواصلة جهودها، ولكنه أبدى اقتناعه من عدم كفاية تلك الجهود لبلوغ الأهداف المنشودة. وبناء عليه، حثّ على مواصلة المشاورات بغرض التوصل إلى حلّ مناسب يخدم مصالح كل الأطراف. وأبدى مجدداً دعمه لموقف المجموعة الأفريقية الداعي إلى مراجعة مبادئ عام 1975 لبلورة التنوع الموجود في الوبو، ومبادئ الأمم المتحدة العامة المتعلقة بالشمولية، ولتوسيع نطاق فئات التوظيف الخاضعة لمبدأ التوزيع الجغرافي.

35. وأبدى وفد الولايات المتحدة الأمريكية تأييده للبيان الذي أدلى به وفد اليونان باسم المجموعة بآء وأعرب عن تقديره إزاء التقرير الإعلامي والجهود الجبارة التي بذلها السفير نغرامبي في معالجة هذه القضية. وقال إنه يدعم تركيز ميثاق الأمم المتحدة الشديد على اختيار المترشحين وفقاً للجدارة وأنه يشجّع تنفيذ استراتيجيات التنوع والتوظيف وتخطيط القوى العاملة بما يضمن معالجة المساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي. وأبدى سروره حيال التقدم المحرز من قبل الأمانة في تنفيذ البرامج التوعوية الرامية إلى تحسين هذه القضية في المنظمة وشجّع الأمانة على مواصلة تلك الجهود. وخصّ بالذكر التوصيات المحددة الواردة في التقرير وقال إنه يأمل في الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الفقرة 17(أ). ذلك أن الأمور التي ينطوي عليها برنامج الدعم المذكور فيها غير واضحة بالنسبة إليه، وهو يود النظر فيها بتعمق، شأنها شأن التوصية الواردة في الفقرة 17(ب) لأن الصياغة المحددة المقترحة فيها لا تعكس، في نظره، أفضل الممارسات المتبعة في وكالات الأمم المتحدة فيما يخص إعلانات الشواغر.

36. وشكر وفد زمبابوي السفير نغرامبي على تعاونه مع أشخاص آخرين على تجميع التقرير وأيد الموقف الذي أبداه وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. وركز على الحاجة إلى إحصاءات واضحة بشأن عدد الدول الأعضاء الممثلة تمثيلاً ناقصاً والدول الأعضاء غير الممثلة، لا سيما في رتبة ف-5 فما فوق، والحاجة إلى مراجعة مبادئ عام 1975 بشأن التوزيع الجغرافي. وأبدى الوفد دعمه لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

37. وتحدث وفد طاجيكستان باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وقال إن نقص التمثيل الجغرافي بين موظفي الويبو ينطبق بوجه خاص على منطقتيه. وأضاف أنه يبدو أن موظفي المنظمة ينتمون إلى بلدان تقع في مناطق مختلفة إلى حد ما، وأن بعض البلدان لا تبدو، مع ذلك، ممثلة على الإطلاق. واستشهد في ذلك ببلده وقال إنه بلد مستقل منذ 20 عاما وإنه لا يحظى بالرغم من ذلك بأي تمثيل في القوى العاملة. ورأى أن المسألة ليس مسألة افتقار إلى المؤهلات المناسبة أو عدم الإلمام باللغات. وأكد أن بلده يزخر بشباب يمتلكون فعلا الكثير من الخبرة في العمل ويمكنهم الوفاء بالغرض، ولكنهم لم يستفيدوا قط من فرص التوظيف في المنظمة على ما يبدو، مما يطرح مشكلة بالتأكيد. وأبدى تفهمه وموافقته حيال موقف وفد اليونان الذي أشار إلى إمكانية وجود نقص في المؤهلات وضرورة أن تكون المهارات ملائمة. ورأى أنه يجب على المنظمة توسيع نطاق إجراء التوظيف، ربّما من خلال توفير مساعدة أو تدريب أو نوع آخر من الدعم الذي يمكن تقديمه إلى المترشحين المحتملين حتى تزيد من حظوظهم في النجاح. وأكد على إمكانية إسهام ذلك في تحسين التوزيع الجغرافي. واسترعى الوفد الانتباه إلى أنه لا يوجد حاليا أي موظف في الويبو ينتمي إلى أي بلد من آسيا الوسطى، في حين يوجد موظفون ينتمون إلى العديد من البلدان الأخرى. ورأى أن النهج المتبع في التوظيف ينطوي على بعض الشوائب التي تصعب بشكل ما على المترشحين من بعض المناطق والبلدان مهمة اجتياز الإجراء.

38. وهنأ وفد كوت ديفوار الرئيس على اختياره وأثنى ثناء حارا على الرئيس الخارج، السفير نغرامبي، على العمل الرائع الذي أنجزه. وأكد دعمه للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

39. وتحدث وفد الهند باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وأبدى رغبته في تدوين تقديره للخالص للسفير نغرامبي على الجهود الكبيرة التي بذلها وعلى التقرير المقدم إلى الدول الأعضاء. وتناول التوزيع الجغرافي لموظفي الويبو وعبر عن اعتقاده الراسخ بأن ثمة فجوة كبيرة في التمثيل الجغرافي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في أمانة الويبو، وأكد بالتالي على الحاجة الملحة إلى اتخاذ كل الخطوات اللازمة لإتاحة الفرصة للدول الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا من بين الدول الأعضاء المنتمة إلى تلك المنطقة خصوصا. وذكر الوفد أن موقف المجموعة يفيد بأن هناك حاجة إلى العمل، تدريجيا، على زيادة نسبة تمثيل البلدان المنتمة إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفقا لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، لا سيما بلدان تلك المنطقة الممثلة تمثيلا ناقصا.

40. وهنأ وفد أوغندا الرئيس على اختياره وشكر الرئيس الخارج، السفير نغرامبي، على التقرير الشامل الذي جمعه، بعد التشاور الواسع مع الدول الأعضاء. وأبدى تأييده للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. وأضاف قائلا إنه يجب معالجة قضية التمثيل الجغرافي لضمان التوازن والمساواة بين الجنسين وتعهّد، بصفته نائب رئيس اللجنة، بالتعاون الوثيق مع الرئيس على معالجة هذه المسألة.

41. وهنأ وفد الكاميرون الرئيس على اختياره وشكر السفير نغرامبي على العمل الذي أنجزه والاستنتاجات التي توصل إليها. وتناول سياسة التوزيع الجغرافي وقال إنه يبدي تأييده للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. وأعرب عن أمله في أن يتواصل العمل على مراجعة مبادئ عام 1975 لبلورة واحترام مبدأ الشمولية وتطبيق التنوع الجغرافي في اختيار الموظفين على المستويات الإدارية.

42. ورحّب وفد نيجيريا باختيار الرئيس ونائبي الرئيس وأبدى ثقته في إمكانية توجيه عمل لجنة التنسيق بطريقة مهنينة. وأعرب عن تأييده لموقف المجموعة الأفريقية. وأضاف صوته إلى النداء الداعي إلى التعجيل بمراجعة مبادئ عام 1975 المتعلقة بالتوزيع الجغرافي والتي لم تعد متناسبة مع الحاضر، وذكر أنه يدعم، في انتظار ذلك، توصيات التقرير الواردة في الفقرتين 17(أ) و17(ب)، بما في ذلك التغييرات المقترحة من قبل المجموعة الأفريقية. واختتم الوفد كلمته بتوجيه الشكر إلى السفير نغرامبي على عمله والتزامه.

43. وشكر الرئيس جميع الوفود التي أدلت ببيانات وأعربت، في الوقت ذاته، عن تهانينا له على تعيينه وأكدت له دعمها. وقال إنه سيكون ممتنا لها على ذلك الدعم. وأضاف أنه يعبر عن مشاعر الحاضرين في الاجتماع ومشاعر سلفه،



السفير نغارامي، في توجيه الشكر للوفود على الامتنان الذي أبدته على العمل المُجز، واعتتم الفرصة للتعبير أيضا عن امتنانه الشخصي للسفير نغارامي.

44. إن لجنة الويبو للتنسيق:

"1" أحاطت علما بالوثيقة المعنونة "تقرير بشأن التوزيع الجغرافي" (الوثيقة WO/CC/73/5)؛

"2" وأيدت التوصيات التمهيدية المنصوص عليها في الفقرتين 17 و18 من الوثيقة ذاتها.

"2" تقرير مكتب الأخلاقيات

45. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/CC/73/2.

46. وقدمت رئاسة مكتب الأخلاقيات التقرير السنوي لمكتب الويبو للأخلاقيات الذي يتضمن أنشطته لعام 2015 (الوثيقة WO/CC/73/2). وأشارت الرئيسة إلى اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) التي تبرز أهمية تحقيق المنظمة لأعلى معايير الكفاءة والمقدرة والنزاهة، والتي رُسخ على أساسها نظام شامل للأخلاقيات والنزاهة وأنشئ بموجبها مكتب الأخلاقيات في الويبو. وأبرزت الرئيسة أن المكتب مستقل عن خدمات الويبو الأخرى. ويشمل عمل المكتب أربعة مجالات رئيسية وهي كالتالي: الاضطلاع بأنشطة ترويجية وخاصة أنشطة التدريب والتوعية وتقديم المشورة السرية إلى الإدارة العليا والمديرين وجميع الموظفين ووضع القواعد والمعايير وصياغة السياسات. وينفذ المكتب السياسات المخصصة له. وفيما يتعلق بالتدريب على الأخلاقيات والنزاهة، ذكرت رئيسة المكتب أنه نظم تدريب إجباري لفائدة جميع الموظفين على كل مستويات المنظمة منذ إطلاق سياسة الويبو للأخلاقيات والنزاهة في عام 2012. وفي الفترة الممتدة من 2012 إلى 2015، دُرّب ما مجموعه 1618 موظفا خلال دورات تدريبية نظامية خاصة بالأخلاقيات وفي جلسات أثناء الدورات المخصصة للموظفين الجدد. وأشارت الدراسات الاستقصائية بشأن المشاركين إلى أن 43 في المائة من المحييين اعتبروا أن الدورة "ممتازة" و41 في المائة اعتبروها "جيدة". وفيما يخص تقديم المشورة السرية إلى الإدارة العليا والمديرين وجميع الموظفين، تلقتي المكتب 21 طلب مشورة في عام 2015. وكانت أغلب الطلبات تتعلق بأنشطة خارجية أو تضارب مصالح أو كشف مصالح أو مسائل متعلقة بالعمل. وترد جميع البيانات المفصلة في التقرير. وفيما يخص وضع القواعد والمعايير وصياغة السياسات، ذكرت رئيسة المكتب أن العمل الداخلي المتعلق بتطوير سياسة كشف مالي جديدة خاصة بكبار الموظفين وبعض الموظفين المحدثين قد استؤنف وأنه من المتوقع أن يستكمل في نهاية عام 2016. وفيما يتعلق بتنفيذ المكتب للسياسات المخصصة له، ذكرت الرئيسة أن المكتب تلقتي شكاوى بشأن الأعمال الانتقامية وأنه يجري استعراضا مبدئيا ليتأكد من أن مقدم الشكاوى قد مارس نشاطا محميا بموجب سياسة الحماية من الأعمال الانتقامية الناجمة عن التعاون في نشاط رقابي أو الإبلاغ عن إساءة سلوك أو غير ذلك من المخالفات ("سياسة حماية المُبلّغين عن المخالفات"). واستنادا إلى الاستعراض المبدئي للشكاوى بيت مكتب الأخلاقيات في وجود مقومات قضية انتقام كافية الأدلة تستوجب توفير الحماية المناسبة للموظف المعني. ثم ذكرت الرئيسة أن مكتب الويبو للأخلاقيات مسؤول عن تنفيذ برنامج إعلان المصالح فيما يخص موظفي الويبو من رتبة مدير أول (D1) فما فوق، وعددا محدودا من الفئات الأخرى التي تندرج ضمن نطاق مسؤولية المكتب. وأفادت رئيسة المكتب بتحقيق امتثال بنسبة 100 في المائة لمتطلبات الكشف المحددة فيما يتعلق بالمعاملات بين أطراف مترابطة في فترة الإبلاغ لعام 2015. وفضلا عن ذلك، قدمت رئيسة المكتب تقريرا عن جهود المكتب الرامية إلى تحقيق المواءمة مع أفضل الممارسات في نظام الأمم المتحدة المشترك وذكرت أن المكتب شارك بنشاط، في عام 2015، في شبكة أخلاقيات المنظمات المتعددة الأطراف (ENMO). وتهدف هذه الشبكة إلى تشجيع التعاون على مستوى منظومة الأمم المتحدة بشأن القضايا المتعلقة بالأخلاقيات وتقديم منصة لتبادل سياسات الأخلاقيات وممارساتها.

47. ورحب وفد المكسيك برفع تقرير مكتب الأخلاقيات الخامس إلى الجمعيات وهو التقرير الثاني الذي يقدم بشكل منفصل بدلا من تقديمه كمرافق للتقرير السنوي بشأن الموارد البشرية. وأعرب الوفد عن ارتياحه للعمل الذي أنجزته رئيسة المكتب وشكر المكتب على تعزيزه لثقافة الأخلاقيات داخل المنظمة استنادا إلى قيم النزاهة والمسؤولية والشفافية والاحترام وهي قيم تتشبه بها المكسيك تشبنا عميقا. ودعم الوفد بشكل كامل العمل الذي أنجز بهدف الانتهاء من مسألة وضع الصيغة النهائية لسياسة الكشف عن المصالح المالية لكبار الموظفين وبعض الموظفين الآخرين. ورأى أنّ هذه المسألة مفيدة جدًا في المساعدة على تحديد أي الحالات ينطوي على تضارب مصالح وحلّه والتعامل معه. وحث الوفد مكتب الأخلاقيات على اتخاذ أفضل الممارسات المعتمدة في المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مرجعا له. وطلب أن يتضمن التقرير السنوي القادم لمكتب الأخلاقيات نتائج العمل بهذه السياسة وتطبيقها لأول مرة في المنظمة. وفي الختام، رحب الوفد بالتعاون الوثيق بين مكتب الأخلاقيات وشبكة أخلاقيات المنظمات المتعددة الأطراف وحثه على مواصلة تعزيز تعاونه مع المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بهدف الاستفادة من أفضل الممارسات وتعزيزها على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالأخلاقيات.

48. وأفاد وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه ملتزم التزاما تاما بدفع الرقابة والأخلاقيات والمساءلة من خلال تقديم الدعم المتواصل لمكاتب الأخلاقيات المستقلة وتعزيزها. وعبر الوفد عن تقديره للعمل الكبير الذي يضطلع به المكتب وشكره على تقريره. وأعرب عن شكره للمكتب على إدراجه معلومات، في تقريره لهذا العام، بشأن التدريب الخاص بالأخلاقيات من خلال استخدام الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالموظفين، وأعرب عن ارتياحه لاستحسان الموظفين للتدريب واستخدام المكتب هذا الاستحسان بهدف رسم أنشطة إدكاء الوعي والأخلاقيات للدورات التدريبية لعام 2016. ورأى الوفد أن إجراءات وسياسات الكشف المالي يجب أن تكون استباقية في المنظمات الدولية. وأعرب عن ترحيبه بأية معلومات جديدة بشأن حالة سياسة الكشف المالي وهل يستمر العمل على إنهاؤها، كما هو مقرر، في عام 2016، وما هو موعد تنفيذها بشكل كامل. وعرض الوفد اقتراحات تتعلق بعناصر أخرى يمكن إدراجها في التقرير السنوي القادم لمكتب الأخلاقيات وخاصة أولويات العام المقبل والملاحظات والتوصيات بشأن سياسات المكتب الموجهة إلى الإدارة وتحليل مسائل متعلقة بالأخلاقيات خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وأشار الوفد، في هذا الصدد، إلى تقارير منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). واقترح الوفد أيضا إدراج إحصائيات مفصلة بهدف مقارنة عدد الشكاوى والاستفسارات المتعلقة بالأخلاقيات خلال فترة التقرير في السنوات الماضية، وأضاف أن هذه المقارنة ستمكن الدول الأعضاء من تقدير وتقييم إطار عمل المنظمة وثقافتها على مرّ الزمان. وعبر الوفد عن تطلعه إلى استعراض سياسة حماية المبلغين عن المخالفات وفقا لتوصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وأيد قرار لجنة التنسيق الصادر في 12 سبتمبر 2016. وبالإضافة إلى الاستعراض، طلب الوفد إدراج تقييم للوائح الويبو وقواعدها الداخلية الخاصة بحماية المبلغين من الأعمال الانتقامية في التقارير السنوية القادمة لمكتب الأخلاقيات. وأفاد الوفد أن حماية المبلغين، من وجهة نظره، مسألة مهمة جدا لسلامة أية منظمة. وقال الوفد إن وضع الأمور في نصابها على أعلى مستوى وجعل الموظفين يحسون بالراحة عند الإبلاغ عن إساءة سلوك دون خوف من الأعمال الانتقامية يمكن المنظمة من معالجة المخالفات قبل أن يتحول إلى مشكلة تنظيمية.

49. وأعرب وفد تركيا عن تقديره للتقرير واعتبر مجال الأخلاقيات جزءا لا يتجزأ من وظائف الويبو الخاصة بالرقابة والتحقق والتدقيق. وهذه الوظائف هي وسائل مفيدة لزيادة كفاءة المنظمة.

50. وقدّم وفد نيجيريا، متحدًا باسم المجموعة الأفريقية، اعتذاره للرئيس ونائبه على عدم تهنئتهم بانتخابهم وعلى عدم ذكر ثقة المجموعة في خبرة الرئيس وفريقه لقيادة عمل اللجنة في بداية بيانه. وفيما يتعلق بتقرير مكتب الأخلاقيات، أشاد الوفد بالجهود الكبيرة وركز على تطبيق أفضل الممارسات في الويبو وشجع مكتب الأخلاقيات على التحلي باليقظة واعتماد أو تقديم طرق جديدة لتحسين الكفاءة والفعالية والنزاهة على مستوى المنظمة وموظفيها.

51. وأحاطت لجنة الويبو بالتنسيق علماً بالتقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات (الوثيقة WO/CC/73/2).

البند 27 من جدول الأعمال الموحد

تعديلات على نظام الموظفين ولائحته

"1" تعديلات على نظام الموظفين ولائحته

52. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/CC/73/3.

53. وعرضت الأمانة عدداً من التعديلات المدخلة على نظام الموظفين ولائحته على لجنة الويبو للتنسيق للموافقة عليها والإخطار بها على التوالي، وأشارت إلى أن عدد التعديلات المقترحة مرتفع على نحو خاص هذا العام إذ بلغ 82 تعديلاً مقترحاً. وذكرت الأمانة أن عدداً من التعديلات يتعلق باستعراض مجموعة عناصر الأجر في النظام الموحد للأمم المتحدة بالنسبة لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا، وهي تعديلات لازمة لتنفيذ تغييرات في مجموعة عناصر الأجر التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 244/70 المعتمد في ديسمبر 2015. ويمكن تقسيم التغييرات على مجموعة عناصر الأجر إلى ثلاث فئات رئيسية: أولاً، التغييرات على المستحقات المتعلقة بالنقل؛ وثانياً، التغييرات على جدول المرتبات وبدل الإعالة؛ وثالثاً التغييرات على منحة التعليم. وتخص مجموعة تعديلات أخرى نظام العدل الداخلي للويبو الذي دخل حيز النفاذ في 1 يناير 2014. وبعد التنفيذ بعامين، أجرى قسم إدارة الموارد البشرية ومكتب المستشار القانوني تقييماً للمسائل العملية والقانونية التي ووجهت عند تطبيق الأحكام الجديدة، وتسعى التعديلات المقترحة لمعالجة تلك المسائل. وجميع التعديلات الأخرى، التي تشكل أغلبية التعديلات، المعروضة على اللجنة هي جزء من الاستعراض الجاري لنظام الموظفين ولائحته. وقالت الأمانة إن الاستعراض يهدف إلى تحسين الكفاءة التشغيلية للمنظمة عبر تصحيح عدد من الأحكام أو توضيحها أو وضع أحكام جديدة تسمح للمنظمة بالاحتفاظ بإطار تنظيمي سليم يتكيف مع احتياجات المنظمة وأولوياتها المتغيرة ويدعم هذه الاحتياجات والأولويات مع ضمان التوافق مع أفضل الممارسات المتبعة في نظام الأمم المتحدة. وأضافت الأمانة أن الوثيقة تناولت أيضاً ثلاث طلبات تقدمت بها لجنة التنسيق في دورتها الحادية والسبعين في أكتوبر 2015، وهي: "1" دراسة بشأن تنقل الموظفين، وهي منطلق لاقتراح إضافة الزيادة الدورية الخاصة في المرتبات كحافز مادي لتنقل الموظفين إلى المكاتب الخارجية؛ "2" ورد على دعوة لجنة التنسيق للمدير العام إلى النظر في إمكانية تقليص الفترة التي يمكن أن يوضع خلالها المرشحون الذين أوصى بهم مجلس تعيين، ولم يُعيّنوا، في قائمة احتياطية؛ "3" وتدير انتقالاً بشأن منحة التعليم للموظفين المقيمين في بلدانهم وغير العاملين فيه، سيقدم المستشار القانوني مزيداً من المعلومات عنه.

54. وشكر وفد المكسيك الأمانة على تقديم التقرير بشأن التعديلات على نظام الموظفين ولائحته، وذكر أن معظم التعديلات تتعلق بجدول المرتبات بالنسبة لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا بناءً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. ورأى الوفد أن تنفيذ القرار سيجعل النظام أبسط وأكثر حداثة وأكثر فعالية من حيث التكلفة وسيراعي ضغوط الميزانية الكبيرة على المنظمات الدولية بسبب زيادة تكاليف الموظفين. وأعرب الوفد عن ارتياحه لأن الويبو تطبق ما طلبته الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالمادة الجديدة 3-25 بشأن الزيادة الدورية الخاصة في المرتبات، ذكر الوفد أنه بادئ ذي بدء فإن جدول المرتبات العام ومجموعة عناصر الأجر منحت للموظفين ضماناً في حال التنقل والتنقل الجغرافي، في حين أن المادة الجديدة تقدم حافزاً للتنقل. وأقر الوفد بأن بعض الوكالات المتخصصة تقدم حوافز إضافية لضمان التنقل، ولكنه يفضل تقديم حوافز مبنية بدلاً من المالية. وأضاف أنه وفقاً لتوزيع المكاتب الخارجية، فإن المادة هي مجرد وسيلة يحافظ بها الموظفون على قوتهم الشرائية، وهو ما ينبغي أن يكون جزءاً من روح الخدمة الدولية. ورأى الوفد ألا داعي أن تكون الويبو استثناءاً للقاعدة، وخصوصاً مع تزايد عدد المكاتب الخارجية في جميع أنحاء العالم مما سيقرب جميع الموظفين من الدول الأعضاء. وقال الوفد إنه ولهذا السبب اعترض، في الدورة الحادية والسبعين التي عقدت في أكتوبر 2015، على المادة التي تمنح زيادة في الراتب للموظف الذي ينتقل إلى مركز عمل جديد. وأضاف الوفد أنه على استعداد، استثنائي، بقبول التغييرات على

المادة 3-25 لأنها تنطبق حصراً على الموظفين العاملين أصلاً في المنظمة، في حين أن الموظفين الدوليين المعيّنين بعد 1 يناير 2017 لن يتلقوا أي حوافز إضافية للتنقل. وهذا يعني أن موظفي الويبو، وفقاً لمفهوم الشخصي، سينتقلون إلى المكاتب الخارجية حسبما طلبته الدول الأعضاء، ورأى الوفد أن ما سبق لن يقف عقبة أمام التنقل. وذكر الوفد أن إدارة الموارد البشرية ومكتب المستشار القانوني ينبغي أن يكونا قادرين على صياغة نص يتيح إدراج هذا الإجراء المؤقت في نظام الموظفين ولائحته وأن من الضروري كل الضرورة وضع نهج بشأن التنقل للمستقبل، ولذلك طلب الوفد إلى إدارة الموارد البشرية صياغة سياسة تنقل عامة بهدف دراسة هذه التغييرات على نظام الموظفين ولائحته في الاجتماع المقبل للجنة التنسيق.

55. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للتدابير الإيجابية التي اتخذتها الأمانة بهدف تحسين وتوضيح نظام الويبو للموظفين ولائحته، وأعرب عن رغبته بالتعليق بشأن المادة 3-25 التي أشار إليها وفد المكسيك. وذكر الوفد أنه ليس في وضع يخوله دعم هذه المادة الجديدة إذ رأى أنها ليست من بين أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة ولا تتماشى مع مجموعة عناصر الأجر في النظام الموحد. وتساءل الوفد عن الحاجة إلى التنقل الجغرافي في هذا الوقت بما أن عدد المكاتب الخارجية للويبو محدود، وعوضاً عن ذلك طلب إلى الأمانة، كما طلب وفد المكسيك مسبقاً، أن تضع سياسة بشأن التنقل الجغرافي تستند لأفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة وتتماشى مع ممارسات المنظمات ذات المكاتب الميدانية المتعددة، وأن تنظر في إمكانية تقديم حوافز التنقل مرة واحدة وبعد وضع السياسة المذكورة.

56. وقال وفد نيجيريا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إنه أحاط علماً بالتعديلات المقترحة على نظام الموظفين ولائحته، ولا سيما تلك الواردة في الوثيقة WO/CC/73/3، وحث الأمانة على إتاحة الوثائق في وقت أبكر مستقبلاً. وذكر أن المجموعة تقدر الأساس المنطقي للتعديلات المقترحة، التي من شأنها أن تواءم ممارسات الويبو مع ممارسات المنظمات الأخرى المماثلة، كما ستماشى هذه التعديلات مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقال الوفد إنه يرغب في أن تطلع الأمانة على مزيد من المعلومات بشأن العملية التشاورية التي أجرتها إدارة الموارد البشرية قبل إصدار هذه التوصيات، ولا سيما في سياق التعديل على الزيادة الدورية في الدرجة وأثره على الموظفين. وتساءل الوفد إن كان التعديل سيؤثر على نسبة كبيرة من موظفي الويبو المعيّنين قبل 1 يناير 2016، وتساءل عن صرامة الإطار الزمني لتنفيذ التعديل المقترح.

57. وردت الأمانة أنه فيما يتعلق بالإطار الزمني لتنفيذ مجموعة عناصر الأجر الجديدة، فإنها لا تملك حرية تنفيذها في الوقت الذي تفضله لأن من المحتم تنفيذها بالتزامن مع بقية النظام الموحد للأمم المتحدة. وأضافت الأمانة أن بيان الجمعية العامة للأمم المتحدة طلب أن تسري معظم التدابير اعتباراً من 1 يناير 2017، وأن جدول المرتبات الجديد سيدخل حيز النفاذ في ذلك التاريخ أيضاً. وطأنت الأمانة اللجنة بأنها مستعدة لتنفيذ التدابير في ذلك التاريخ، في حين أن التدبير الوحيد الذي تقرر أن ينفذ في يناير 2018 هو التدبير المتعلق بمنحة التعليم. وكررت الأمانة أن مواعيد التنفيذ حددت بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وأن المنظمة مستعدة للتنفيذ في تلك التواريخ.

58. وأحاط وفد الهند علماً بالتعديلات المقترحة، بما في ذلك الحوافز الصغيرة للموظفين المنتقلين للعمل في المكاتب الخارجية. وأضاف أنه نظراً لكون الهند أحد المرشحين لاستضافة مكتب خارجي، فإنه مهم بهذه القضية، وطلب توضيحاً من الأمانة عن كم الموارد الإضافية الذي يرجح أن تنفقه المنظمة، مع الأخذ بعين الاعتبار احتمال افتتاح ستة مكاتب خارجية في الشنأيتين المقبلتين.

59. وردت الأمانة بأن توقعات تكلفة هذه الزيادة الدورية الخاصة في المرتبات ترد في الفقرة 33 من المرفق الحادي عشر للوثيقة WO/CC/73/3، وذكرت أن التكلفة الإضافية ستكون صغيرة. وأعطت مثالا بأن هذه الزيادة لموظف على مستوى P4 ستصل إلى 5000 دولار سنوياً، في حين ستصل التكلفة لموظف على مستوى D1 إلى أكثر

من 6000 دولار سنويا. وأضافت الأمانة أن هذا التدبير ينطبق حاليا على خمسة موظفين، بتكلفة شهرية تبلغ 2500 دولار أمريكي تقريبا.

60. وشكر وفد الهند الأمانة على التوضيح وذكر أن الآثار المترتبة على التكاليف ضئيلة، وأن منح هذه الحوافز من شأنه أن يحفز موظفي الويبو على تولي مناصب في مختلف المكاتب الخارجية، ولذلك أبدى تأييده لإدراج هذه الحوافز.

61. وصرح وفد المكسيك أنه يوافق على التعديل الذي اقترحتة الأمانة طالما أنه ينطبق على موظفي الويبو المعينين، لا على الموظفين الذين سيلتحقون بالمنظمة عام 2017، وبغرض تشجيع التنقل الذي لا يتطلب بالضرورة منح عناصر نقدية. وطلب الوفد إلى الرئيس أن يتحرى مع اللجنة عن وجود تأييد لاقتراح الوفد وعن وجود أي اقتراح بشأن الصياغة تعدد إدارة الموارد البشرية ومكتب المستشار القانوني ومن شأنه أن يعكس اقتراح الوفد في المادة الجديدة 3-25.

62. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للتفسير الذي قدمته الأمانة عن الآثار المالية المترتبة على هذا الإجراء، وأضاف أنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء المبدأ لأنه يرى في هذه الزيادة الدورية الخاصة في المرتبات سابقة سلبية، تمكن منظمات الأمم المتحدة من إنشاء علاوات لا تتماشى مع الأنظمة والتوصيات. وأضاف الوفد أنه أحاط علما باقتراح وفد المكسيك، وذكر أن يفضل إجراء دراسة شاملة للويبو بشأن التنقل الجغرافي في إطار شبكة المكاتب الخارجية، ولا سيما في سياق توسيع هذه الشبكة.

63. وطلب الرئيس من أعضاء لجنة التنسيق إبداء مواقفهم من الاقتراح الذي أدلى به وفد المكسيك بتطبيق التعديل المقترح للمادة 3-25 على موظفي الويبو المعينين فقط دون الموظفين الجدد الذين سيعينون مستقبلا.

64. وسأل وفد كندا الأمانة عما إذا كان اقتراح الزيادة في المرتبات محاولة لتغطية أية عيوب قائمة أو محتملة في المكاتب الخارجية الحالية، وذكر أن هذه النقطة قد تساعد اللجنة على مواصلة التفكير في هذه المسألة.

65. وردا على استفسار وفد كندا، أجاب المدير العام أن الإطار القائم لا يشوبه نقص أو عيب وأن هذا الإجراء هو مجرد إقرار بأن المكاتب الخارجية ظاهرة حديثة نوعا ما في المنظمة. وأضاف المدير العام أن الأمانة تعمل على أساس المبادئ التوجيهية، التي ينص أحدها على وجوب تنفيذ المكاتب الخارجية بطريقة محايدة من حيث الموارد وهو ما يعني تنفيذها بالموظفين الحاليين، بما أن تكاليف الموظفين تبلغ 64.5 في المائة من مجموع تكاليف للمنظمة. وتابع بالقول إنه ورغبة في تشجيع الموظفين على اكتساب الخبرة في المكاتب الخارجية والانتقال للعمل فيها، وضع هذا الحافز لمساعدة الأمانة في المبادئ التوجيهية للمكاتب الخارجية.

66. ورداً على استفسار من الرئيس عن مواقف الوفود من تطبيق التعديل المقترح للمادة 3-25 على موظفي الويبو المعينين فقط دون الموظفين الجدد الذين سيعينون مستقبلا، قال وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، إن المجموعة تؤيد الاقتراح الذي قدمه وفد المكسيك.

67. وسأل وفد الهند الرئيس عن إمكانية إجراء مناقشة غير رسمية مع وفد المكسيك لمدة خمس دقائق بشأن هذه المسألة.

68. ورد الرئيس بأن الشكوك أثرت فقط بشأن المادة الجديدة 3-25 فقط، واقترح أن تنتقل اللجنة إلى الموافقة على جميع التعديلات المقترحة الأخرى، وأن تترك المادة 3-25 مفتوحة للمشاورات التي ستعقد خلال استراحة الغداء بين وفود المكسيك والهند والولايات المتحدة الأمريكية والأمانة.

69. وعاد الرئيس إلى المادة 3-25 المعلقة. فذكرت الأمانة أنها أجرت مشاورات مع وفود المكسيك والهند والولايات المتحدة الأمريكية، التي وافقت جميعها على اقتراح بشأن الزيادات الإضافية الثلاث في حالة النقل الأفقي إلى مكتب

خارجي، شريطة أن تعدّ الأمانة سياسة شاملة بشأن التنقل وأن ينظر في المسألة لاحقاً في دورة مقبلة للجنة التنسيق. وذكرت الأمانة احتمال إضافة فقرة جديدة إلى القرار للموافقة عليه وتلت النص الجديد المقترح.

70. وعلى أساس الفقرة الجديدة المقترحة، أكد الرئيس أن مشروع القرار يشمل ثلاثة عناصر، وهي أن تضع الأمانة سياسة بشأن التنقل، وأن توافق لجنة التنسيق على مراجعة أثر هذه السياسة، وعلى أساس هذه المراجعة ستقرر لجنة التنسيق لاحقاً الاحتفاظ بالمادة 3-25 أو إلغائها. وأضاف الرئيس أن العناصر الثلاثة للالتزام من شأنها أن تيسر الموافقة على التعديلات المقدمة، وشكر الأمانة على الجهود الحثيثة والنتيجة التي أحرزت رغم قصر الفترة الزمنية المخصصة. وقال إنه يرى أن هذه الصياغة قد تمكّن لجنة التنسيق من الموافقة على التعديل دون الحاجة إلى إجراء أية مناقشات أخرى.

71. إن لجنة الويبو للتنسيق:

"1" وافقت على التعديلات على نظام الموظفين على النحو الوارد في المرفقات الثاني والثامن والعاشر، بما في ذلك المادة الجديدة 3-25 بشأن الزيادة الدورية الخاصة في المرتبات، لتدخل حيز النفاذ في 1 يناير 2017، وعلى التعديلات الواردة في المرفق الرابع، لتدخل حيز النفاذ في 1 يناير 2017 أو في تاريخ جديد تقرره الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

"2" والتست من الأمانة إعداد سياسة شاملة لتنقل الموظفين قبل انعقاد الدورة العادية للجنة التنسيق لعام 2017 بغرض تمكين اللجنة من استعراض استخدام الزيادة الدورة الخاصة في المرتبات والبت فيما إذا كان يتعين الإبقاء على المادة الجديدة 3-25 أو حذفها؛

"3" ووافقت على التعديلات على نظام الموظفين على النحو الوارد في المرفق السادس لتدخل حيز النفاذ اعتباراً من السنة الدراسية 2017/2018 أو السنة الدراسية لعام 2018 حسب الحال؛

"4" ووافقت على التعديل المدخل على القاعدة 8-1-1 من لأئحة الموظفين كما هو وارد في المرفق الثاني عشر؛

"5" ووافقت على تقييد للمادة 3-6 من نظام الموظفين للتمكين من تنفيذ التدبير المزمع تنفيذه مرة واحدة والمذكور في الفقرتين 14 و15.

"6" وأحاطت علماً بالتعديلات على لأئحة الموظفين والمرفقات ذات الصلة على النحو الوارد في المرفقات الثالث والخامس والسابع والتاسع والثاني عشر والثالث عشر.

"7" وأحاطت علماً بمضمون "الدراسة بشأن تنقل الموظفين" الواردة في المرفق الحادي عشر، وكذلك بقرار المدير العام الاحتفاظ بفترة السنة التي يجوز فيها وضع المرشحين الذي أوصى بهم مجلس التعيين، ولكن لم يُعيّنوا، على قائمة احتياطية كما هو منصوص عليه في القاعدة 4-9-4.

"2" تعديلات على نظام الموظفين بشأن منحة التعليم للموظفين المقيمين في بلدهم وغير العاملين فيه

72. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/CC/73/4 و WO/CC/73/INF/1.

73. وقال المستشار القانوني إن الرأي القانوني لمكتب المستشار القانوني يُقدم استجابة لالتاس قدمته لجنة التنسيق في دورتها الحادية والسبعين المعقودة في أكتوبر 2015. وقال إنه اقترح، آنذاك، إدخال تعديلات على المواد المتعلقة بمنحة التعليم من نظام موظفي الويبو. وأفاد بأن التعديل المقترح الأول كان يرمي إلى نزع الاستحقاق الخاص بمنحة التعليم من الموظفين

المقيمين في بلدهم، وأن التعديل المقترح الثاني كان يرمي إلى الحفاظ على وضع الموظفين العاملين فعلا في الويبو والمقيمين في بلدهم. وأوضح أن الموظفين الذين سيتأثرون فعلا من التعديلات المقترحين المذكورين هم الموظفون الفرنسيون المقيمون في فرنسا. ومضى يقول إنه في حين كانت لجنة التنسيق على استعداد لقبول التعديلات المقترحين، فإنها التمسست من مكتب المستشار القانوني تقديم تحليل بشأن قضية الحقوق المكتسبة للموظفين في الحصول على منحة التعليم، فضلا عن المعلومات ذات الصلة بالأثر المالي الذي قد ينجم عن قرارها بحذف الحكم القاضي بالحفاظ على وضع الموظفين الفرنسيين العاملين فعلا في الويبو والمقيمين في بلدهم، أو الإبقاء على ذلك الحكم. وقال المستشار القانوني إنه يرى أن الرأي القانوني غني عن الشرح، إذ خلص إلى أنه يجوز من الناحية القانونية وقف دفع منحة التعليم للموظفين الفرنسيين المقيمين في فرنسا، شرط القيام بذلك بأثر مستقبلي ومع إنذار مسبق كاف. وأوضح المستشار القانوني أيضا أن الآثار المالية للتدبير الانتقالي المقترح آثار محدودة، استنادا إلى المعلومات المتوافرة وقت إجراء الدراسة، وأن التدبير الانتقالي المحدود لن يمس سوى 24 موظفا مع تكلفة متوقعة قدرها 327 680 على مدى خمسة أعوام. وذكر أنه أوصي، بناء على ذلك في الوثيقة WO/CC/73/4، حذف المادة 14.3(و) من نظام موظفي الويبو واستبدالها بتدبير انتقالي محدود بالصيغة المقترحة.

74. وأعلن وفد المكسيك أنه قرر تأييد نهج الأمانة الداعي إلى حذف المادة 14.3(و) من نظام الموظفين ولأئحته وإدراج تدبير انتقالي محدود في المادة 5.12 والإبقاء بالتالي على مبادئ النهج العادل. وتناول الوفد بعد ذلك مسألة الحقوق المكتسبة وأقر في هذا الصدد بأن تلك المسألة لا تخص سوى الموظفين المعنيين بذلك التدبير في الوقت الراهن وأن المنظمة ستمنح، اعتبارا من يناير، منحة التعليم مع التقيّد الصارم بنظام الموظفين ولأئحته وتضمن بالتالي التقيّد بمبادئ نظام الأمم المتحدة الموحد.

75. إن لجنة الويبو للتنسيق وافقت على أن يتم، اعتبارا من 1 يناير 2017:

"1" حذف المادة 14.3(و) من نظام الموظفين؛

"2" وإضافة تدبير انتقالي إلى المادة 5.12 كما هو وارد في الفقرة 2"2" من الوثيقة "تعديلات على نظام الموظفين بشأن منحة التعليم للموظفين المقيمين في بلدهم وغير العاملين فيه" (الوثيقة WO/CC/73/4).

البند 28 من جدول الأعمال الموحد

استعراض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

76. استندت المناقشات إلى الوثيقة A/56/13.

77. وأوضح الرئيس أن هذه الوثيقة هي اقتراح لإدراج بند تكميلي في جدول الأعمال بعنوان "استعراض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية". وذكر بأن هذه المسألة كانت بالفعل محل نقاش واسع النطاق في الاجتماع السابق للجنة التنسيق (اللجنة)، الذي عُقد في 12 سبتمبر 2016، برئاسة السفير فرانسوا إكسافييه إنغراميه؛ ولذلك، التمس الرئيس من سعادة السفير تقديم الوثيقة والبند.

78. وأفاد السفير إنغراميه أنه تم عقد دورة استثنائية للجنة في 12 سبتمبر 2016. وأشار إلى أحد بنود جدول أعمال الاجتماع بعنوان "استعراض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية"، وقال إنه أُدرج في جدول الأعمال بناء على طلب مجموعة من الدول الأعضاء، وجرت بشأنه مناقشة تفصيلية، وتدخلات من وفود عديدة، واستمرت الجلسة حتى نهاية اليوم تقريبا. وتابع قائلاً إن الدول الأعضاء وافقت على تقرير الدورة، وتم نشره على موقع الويبو الإلكتروني. وعقب هذا التحليل العميق، تم التوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء. وواصل السفير إطلاع اللجنة على آخر المستجدات بشأن هذا القرار والخطوات اللاحقة التي أُخذت منذ ذلك الحين، وأشار إلى أن اللجنة أحاطت علما أولا بتقرير حول "إساءة استعمال السلطة ومخالفات

المشتريات المتعلقة بأحد موظفي الويبو"، ثم أحاطت علماً بالقرارات والتوصيات، التي قدمها في 5 أغسطس 2016، رئيس الجمعية العامة للويبو آنذاك، السفير دوكي، ونفسه بوصفه رئيساً للجنة الويبو للتنسيق آنذاك. كما أحاطت اللجنة علماً بمدخلات الدول الأعضاء كافة. والتست من السفير، بوصفه رئيس اللجنة، التعميل بإتاحة الصيغة المعدلة من التقرير المشار إليه أعلاه قبل 26 سبتمبر 2016، أي قبل انعقاد الجمعيات العامة، وتنقيح ما يلزم لحماية أسماء وهويات الأفراد والكيانات القانونية. وأشار السفير إلى أن النسخة المعدلة من التقرير أرسلت إلى الدول الأعضاء عن طريق شعبة الرقابة الداخلية في 23 سبتمبر 2016، مشفوعة بتعليقات المدير العام المنقحة على التقرير. وشددت اللجنة على أهمية إسهام الدول الأعضاء في مراجعة ميثاق الرقابة الداخلية للويبو قبل انعقاد الجمعيات، وحثت جميع الدول الأعضاء على النظر بإمعان في التعديلات المقترحة في الجمعيات التالية. وأشار السفير أيضاً إلى أنه جرى بعد ذلك النظر في اقتراح اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لتعديل ميثاق الرقابة الداخلية، وكان من المأمول أن يتم الانتهاء منه في ذلك اليوم. إضافة إلى ذلك، التست اللجنة من مدير شعبة الرقابة الداخلية مواصلة إعداد التقرير الكامل غير المعدل، وإتاحته للدول الأعضاء على الفور، عند الطلب، في قاعة للاطلاع يمكن التحكم فيها، على الأقل حتى نهاية اجتماعات جمعيات 2016. وعلم السفير أن شعبة الرقابة الداخلية أتاحت التقارير الكاملة، وأنها لا تزال متاحة. كما أوصت اللجنة الجمعية العامة للويبو بما يلي: توجيه اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى النظر فيما إذا كان من الضروري مراجعة مبادئ الويبو العامة بشأن المشتريات والوثائق المتعلقة بها، مع مراعاة الاستعراض الذي يضطلع به حالياً المدير العام، بناء على توصية رئيس الجمعية العامة ورئيس لجنة التنسيق، لضمان الوضوح والشفافية، وأن تُرفع النتائج والتوصيات إلى لجنة البرنامج والميزانية كي تنظر فيها الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بهذه التوصية، أبلغ السفير أن المدير العام المساعد، المسؤول عن قطاع الإدارة والتنظيم أنشأ فريقاً عاملاً تحت قيادته، يضم المراقب المالي، ومدير شعبة المشتريات والسفر، ومكتب المستشار القانوني. وقال إن هذا الفريق سيستفيد من التحسينات التي أدخلت سابقاً، وسينظر فيما يلي: تحديد الثغرات المحتملة في عمليات الشراء ومعالجتها؛ تعزيز الضوابط المفروضة بما يتسق مع إطار الويبو للمخاطر، وزيادة توضيح الأدوار والمسؤوليات في عملية اتخاذ قرارات الشراء؛ واستعراض وتعزيز الإطار التنظيمي حسب الاقتضاء، واستعراض أي فرصة لضمان أن عملية الشراء تتيح التنفيذ السريع وفقاً لخطة عمل الويبو وطلبات العملاء. وأردف يقول إن هذا الاستعراض التسم بالإلتقان والحرفية اللازمين، بهدف المقارنة بين عمل الويبو والمنظمات الدولية الأخرى فيما يتعلق بالمشتريات. وأشار إلى أن اللجنة أوصت أيضاً الجمعية العامة بتوجيه استعراض سياسة الويبو بشأن حماية المبلغين عن المخالفات وتنفيذها، للتأكد من أن السياسة تأخذ في الحسبان الدروس المستفادة، والتوصيات الأخيرة في هذا المجال، وأفضل الممارسات المعمول بها في منظمات أخرى. ونوه إلى ما ذكره القائم بأعمال مدير شعبة الرقابة الداخلية، أن الشعبة تراجع حالياً سياسة حماية المبلغين عن المخالفات في إطار المراجعة الداخلية لإطار الويبو الأخلاقي. واختتم تحديثه لوقائع المستجدات المتعلقة بالتطورات قائلاً إنه تم إجراء مناقشات طويلة ومستفيضة للتوصل إلى توافق الآراء المشار إليه، وأنه يجري اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً لقرار لجنة التنسيق. وأشاد السفير بجمع المشاركين في هذه الإجراءات، وحثهم على الانتهاء من التنفيذ الكامل لجميع قرارات الدورة الاستثنائية للجنة المعقدة في سبتمبر 2016.

79. وشكر الرئيس السفير على التقرير الذي قدمه، واستمعت إليه اللجنة بعناية. وقال إنه يود التعقيب على تأكيد السفير بأن اللجنة توصلت إلى استنتاج بشأن هذه المسألة بتوافق الآراء. وأشار إلى أن السفير أطلع اللجنة الآن بصورة وافية على المناقشات التي جرت، والإجراءات التي اتخذت لاحقاً وفقاً للاتفاق في الآراء الذي تم التوصل إليه في اللجنة. وبنفس روح التوافق، أعطى الرئيس الكلمة لأي وفد يرغب في التعليق على تقرير السفير.

80. وأكد وفد ألمانيا للرئيس أنه يحظى بدعم بلده المتواصل في اضطلاع مسؤولياته، وشكر الرئيس السابق للجنة على الإحاطة الإعلامية، وأثنى على جهوده لحشد الإجماع في اللجنة بشأن هذه المسألة. وأشار إلى أن المرة الأولى التي أحاطت فيها اللجنة علماً بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية كانت في الاجتماع السابق. وأعرب عن امتنانه للاحترام الذي حظي به طلبه الإسراع بإتاحة نسخة معدلة من التقرير، وأيضاً إتاحة وصول الدول الأعضاء إلى التقرير كاملاً دون تعديل، عند



الطلب. ورحب بالتقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وبتوصيات الدورة الثانية والسبعين للجنة الويبو للتنسيق؛ لزيادة تحسين نظم الإدارة في الويبو. وأفاد بأنه علم أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، بالتشاور مع العديد من الخبراء، تعمل جدياً على مراجعة ميثاق الرقابة الداخلية. كما أُبلغ أيضاً أن العمل يُنفذ بطريقة بناءة وإيجابية، ووجد هذا مشجعاً للغاية. وأيد الرأي القائل بأن عملية الاستفادة من الدروس ينبغي أن تحدد أهدافاً رفيعة سامية. وأنه ينبغي للجنة أن تتابع على نحو بناء وفعال القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة، بالصيغة المعتمدة في دورتها غير العادية المنعقدة في 12 سبتمبر 2016. وأشار إلى أن الويبو بوصفها منظمة دولية رائدة، ينبغي أن تتمتع بأعلى مستوى ممكن من الشفافية والإدارة الرشيدة، وأنه يجب على اللجنة أن تبذل أية شكوك في هذا الصدد. وأعرب عن قناعته بأن المناقشات البناءة، التي تهدف إلى المضي قدماً في زيادة تحسين المعايير العالية القائمة بالفعل من شأنها أن تجعل الويبو أقوى لا أضعف. وانطلاقاً من هذه الروح، حث الدول الأعضاء على الأخذ بقرارات وتوصيات اللجنة وتعزيزها بصورة بناءة، والاسهام في مراجعة ميثاق الرقابة للويبو، والمبادئ العامة للمشتريات، وسياسة حماية المبلغين. وتابع يقول إن اللجنة ينبغي أن تحدد للجمعية العامة التوصيات التي اعتمدها في دورتها غير العادية المنعقدة في 12 سبتمبر 2016، بشأن هذه البنود الثلاثة على نحو ما يلي، وأعلن استعداده لتقديم الاقتراح التالي مكتوباً إلى الوفود والأمانة: "أوصت اللجنة في دورتها الثالثة والسبعين الجمعية العامة للويبو بما يلي، أولاً: الترحيب بتدقيق الإطار الأخلاقي، الذي تضطلع به حالياً شعبة الرقابة الداخلية؛ ثانياً: الالتئام من الأمانة مراجعة السياسة الخاصة بالمبلغين عن المخالفات، مع مراعاة الدروس المستفادة، والتطورات الأخيرة في هذا المجال، بما في ذلك، على سبيل المثال: سياسة الويبو لحماية المبلغين التي تم مراجعتها مؤخراً، والالتئام من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة استعراض تلك المراجعة المقترحة والتعليق عليها؛ ثالثاً: تلمس الجمعية العامة للويبو من مدير شعبة الرقابة الداخلية مراجعة سياسات وإجراءات الويبو المتعلقة بالمشتريات. رابعاً: أن تبادر الجمعية العامة للويبو بتعديل نظام موظفي الويبو ولائحتها، كي تأخذ في اعتبارها المراجعة الأخيرة لشعبة الرقابة الداخلية، وتسمية مدير للشعبة، كي تكون القناة الرئيسية والمفضلة للتبليغ عن أية مخالفات مزعومة."

81. ولفت الرئيس انتباه الدول الأعضاء إلى أن وفد ألمانيا قدم اقتراحاً، ورأى أنه سيكون من المفيد جداً أن يتمكن الوفد من توزيع الاقتراح كتابة، كما اقترح الوفد، حتى يتسنى النظر فيه. ورأى أيضاً أنه سيكون من الضروري التعليق على الاقتراح ومناقشته في إطار غير رسمي؛ لذا طلب من وفد ألمانيا إجراء بعض المشاورات غير الرسمية السريعة بشأن الاقتراح خلال استراحة الغداء، بهدف إبلاغ اللجنة بعدم وجود أية اعتراضات على الاقتراح في جلسة بعد الظهر، مما يسمح للجنة تجنب الاستسلام لإجراء الدخول في مناقشة تتعلق بالصياغة.

82. وقال وفد أوغندا إنه يود أن يسجل انسحابه من قائمة الدول المشاركة في تقديم اقتراح إدراج بند تكميلي في جدول الأعمال بعنوان "استعراض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية". وبالتالي، طلب حذفه من قائمة المشاركين في تقديم الاقتراح.

83. أبلغ وفد ملاوي الجمعيات انسحابه من المشاركة في تقديم البند 28 من جدول الأعمال، الوثيقة A/56/13 ومرفقها، وبشأن اقتراح إدراج بند تكميلي في جدول الأعمال بعنوان استعراض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، قال إنه يود أن يُحذف من قائمة الدول المقدمة للاقتراح.

84. وقال وفد الصين إنه يود توضيح موقفه بشأن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، مشيراً إلى أن الرئيسين السابقين للجمعية العامة ولجنة التنسيق عقدا اجتماعات عديدة مع المنسقين الإقليميين والدول الأعضاء، من أجل دراسة التقارير ذات الصلة، والتماس استعراضات من جميع الأطراف. وأعرب عن اعتقاده، بعد دراسة متأنية، بأن التقارير التي صدرت حاسمة، وأنها قدمت قرارات وتوصيات كاملة. وشكر الوفد كلا الرئيسين على عملهما الشاق، وأيد تماماً القرارات والتوصيات الواردة في تقاريرهما. ورأى أن المناقشات بشأن القضايا ذات الصلة كانت شاملة، وأكد مجدداً أن اللجنة ينبغي أن تختتم المناقشات بشأن هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، شكر وفدي ملاوي وأوغندا لمرونتها. ورحب بالمناقشات

الجارية بشأن تحسين القواعد والإجراءات في الويبو، وشكر وفد ألمانيا على اقتراحه، وأضاف أنه يتطلع إلى إجراء حوار بناء حول هذا الموضوع.

85. وأشار وفد باكستان إلى أن مبادئ المساءلة والشفافية ضرورية من أجل فاعلية عمل المنظمة، وأن هذا ما ينبغي أن يتسم به العمل لاسيما في وكالة تابعة للأمم المتحدة. وأشار إلى أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تنظر بجدية وامعان في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، الذي يتناول في جوهره، من وجهة نظرة الوفد، الامتثال، أو عدم الامتثال لهذه المبادئ في الويبو. وأعرب عن شواغل جديدة بشأن العملية ومحتوى التقرير. ورأى أن التأخير المستمر وغير المسوّغ البتة في توزيع التقرير، والطريقة الهزلية للاطلاع عليه تثير تساؤلات حول الأسباب التي تدعو إلى اتباع هذه العملية المعيبة، التي تم عن وجود ثغرات خطيرة في آليات الرقابة في الويبو وتتطلب حلا سريعا. وأشار إلى أن نظام ولوائح موظفي الويبو توفر نظاما للضوابط والموازنة من شأنه أن يحمي ضد اتخاذ قرارات تعسفية، ويضمن إدارة موضوعية ومنصفة، تنطبق على جميع موظفي الويبو، بمن فيهم المدير العام، فضلا عن وضع معايير للسلوك والنزاهة للأمانة. ورحب الوفد بإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء في إطار مراجعة ميثاق الرقابة لسد الثغرات الموجودة وتشديد الرقابة، ورأى أن ذلك يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح نحو رقابة مُعززة وفعالة. وقال إن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلّص إلى أن الإجراءات التي اتخذها المدير العام لا تمثل لقواعد الويبو المتعلقة بالمشتريات، وأن الوقائع الثابتة تشكل أساسا معقولا لاستنتاج أن سلوك المدير العام قد يكون مخالفا للمعايير المتوقعة من أحد موظفي الويبو. وأردف قائلا إنه طبقا للمزامم المتعلقة بالجمع غير المشروع لعينات الحمض النووي، لا تزال هناك العديد من الأسئلة دون إجابة. ويُعزى ذلك إلى عدم كفاية التعاون الذي امتد إلى المحققين، ورأى أن هذا باعثا على القلق الشديد. ومن وجهة نظره، لا يفهم الوفد سبب امتناع المحققين عن التعاون، وبالتالي الحيلولة دون وصول الأعضاء إلى استنتاجات واضحة بشأن هذه المجموعة من المزامم الخطيرة. وأعرب عن رأي مفاده أنه نظرا لضيق الوقت المتاح للوفود لاستعراض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وعدد الأسئلة التي لا تزال دون إجابة، فإن الدول الأعضاء ستكون مقصرة في أداء واجبها إذا فشلت في إيلاء هذه القضية الاهتمام الذي تستحقه. ورأى أن تنحية هذه المسألة جانبا بشكل نهائي سيلحق ضررا بالغا بمصداقية المنظمة، لذلك، ينبغي أن يظل تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بندا في جدول الأعمال، حتى يُتاح الوقت الكافي لعواصم الدول الأعضاء كي تدرس هذا التقرير الهام والحساس على نحو واف، وتتمكن من تزويد وفودها في جنيف بالتعليقات المناسبة.

86. وأعرب وفد نيجيريا، في إطار استعراضه لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، عن أسفه للطريقة التي تم بها التعامل مع المسألة برمتها. ورأى أنه من المهم أن نشير إلى أن الويبو منظمة يقودها الأعضاء، مؤكدا أن الدول الأعضاء جميعها تتحمل مسؤولية جماعية لضمان ودعم النزاهة والشفافية والمساءلة والإدارة الرشيدة للمنظمة وهيئاتها. ورحب بالمشاورات الجارية لإعادة النظر في ميثاق الرقابة الداخلية بوصفه آلية للتخفيف من حدة وطأة هذه التجارب على المدى الطويل، وضمان القدرة على التنبؤ، والثقة في التحقيقات التي تجري داخل منظومة الويبو.

87. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن قرار الدورة الاستثنائية للجنة في 12 سبتمبر 2016، وضع خطة عمل تطلعية، تتعلق بضرورة إجراء تغيير جذري في الإجراءات المتبعة في الويبو، بغية تعزيز السياسات المؤسسية المتعلقة بالمشتريات وتحسينها، وحماية المبلغين عن المخالفات وحماية التحقيقات. وتطلع إلى مواصلة التعاون البناء الذي بدأ بالفعل بشأن هذه التحسينات. وأعرب عن سروره لتلقي الدول الأعضاء أخيرا نسخة من التقرير المعدّل، كي يتسنى إجراء مشاورات كاملة ومستنيرة مع العواصم. وقال إنه يود الإحاطة علما بتقديره لجهود اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وجميع الدول الأعضاء لمراجعة ميثاق الرقابة الداخلية، وتحديد التحسينات اللازمة، مع الاستفادة من العبر المستخلصة، وضمان الشفافية والمساءلة وتحديد سبل المضي قدما. ورحب بالاقتراح الذي تقدم به وفد ألمانيا، وأيد اقتراح الرئيس بإجراء مزيد من المناقشات بشأنه خلال استراحة الغداء.

88. وأشار وفد فيجي إلى أن مسألة الادعاءات التي سيقت في حق المدير العام هي أكثر المسائل تحدياً أمام اللجنة، إذ تتطلب درجة عالية من المسؤولية من الويبو كمؤسسة، ودرجة عالية من المهنية؛ نظراً لأن هذا النقاش يدور حول العمليات والإجراءات التي ينبغي اتخاذها عندما يكون سلوك شخص يشغل منصب المدير العام قيد التمحيص. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أنه من المستحسن مناقشة الأمر في عدم حضور المدير العام. وأدلى بالتعليقات التالية بشأن الإجراءات حتى ذلك الوقت: أولاً، أن الويبو مسؤولة الدول الأعضاء، ويتعين عليها أن تكفل عمل الويبو كمنظمة، بكفاءة ونزاهة، وأكبر قدر ممكن من الشفافية، فضلاً عن الحفاظ على هوية الأفراد، وسرية المعلومات التي قدمها المبلغون. ورأى أن العمليات الداخلية للويبو، في ضوء ظروف تقرير التحقيق في السلوك المزعوم للمدير العام، بدت وكأنها تفتقر إلى الوضوح، مما يؤدي إلى تأخير الإفصاح عن نتائج التقرير للدول الأعضاء. وأشار إلى أن العديد من الدول الأعضاء لم تطلع بعد على النسخة غير المعدلة من التقرير، وأن النسخة المعدلة تخضع لرقابة مشددة، تكاد تستعصي معها على الفهم تقريباً. وأعرب عن سعادته لتعميمها في المقام الأول. وأكد مجدداً أن عمليات الويبو لا يجب أن تكون قط فوق النقد، بل يجب النظر إليها على أنها تتسم كذلك بالشفافية، وإمكانية التنبؤ، وتطبيقها بصورة موضوعية موحدة. وأفاد بأن هذا ليس التصور الذي تولد لدى العديد من الدول الأعضاء. وأنه من الواضح أن ثمة مجالاً واسعاً للإصلاح والتحسين، لكيلا يتكرر هذا الموقف مرة أخرى في المستقبل. ويجب أن تؤمن الويبو وموظفيها بقدرة الدول الأعضاء على التعامل بإنصاف مع ما هو واضح للجميع أنه موقف صعب. وحرصاً على تعزيز النزاهة الداخلية للويبو كمؤسسة، ضم الوفد صوته إلى الدول الأعضاء المهتمة باقتراح إجراء تعديلات على ميثاق اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، من أجل ضمان قدر أكبر من الوضوح في الإجراءات الواجب اتباعها عندما يكون الموظفون على أرفع مستوى في الويبو قيد التحقيق. وتحقيقاً لهذه الغاية، قال إنه من دواعي سروره دعم المقترحات التي قدمها وفد ألمانيا. وأخيراً، فيما يتعلق بنتائج تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية نفسه، أوصى الوفد الدول الأعضاء بقراءة التقرير، مع دلاً كان أم غير معدل، وتقديم التوصيات المناسبة إلى اللجنة، التي تتمتع بسلطات تنظيمية تخولها تقديم توصيات بشأن الانضباط إلى الجمعية العامة. وقد تشمل هذه التوصيات الخطوات الموضوعية التي يتعين اتخاذها فيما يتعلق بتوصيات التقرير، مشيراً إلى تعذر مناقشة مضمون التقرير، نظراً لعدم إجراء مناقشة نوعية بشأن مضمون هذه الادعاءات، وعدم تقديم أي إسهام نوعي من الدول الأعضاء. ورأى أنه سيكون من المستحيل استبعاد الادعاءات دون إجراء مثل هذه المناقشة.

89. ورأى وفد منغوليا، بعد استعراض تقرير التحقيق النهائي الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، والنتائج التي توصل إليها، أنه لا يوجد أي دليل قاطع على أية أعمال غير قانونية أو غير عادية ارتكبتها المدير العام في كلتا الحالتين. وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن رئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق عقدا مشاورات واسعة النطاق مع الدول الأعضاء بطريقة شفافة، وبحيث النتائج ذات الصلة الواردة في التقرير، وقدمتا استنتاجات وتوصيات بشأن سبل المضي قدماً. وعلى هذا، ونظراً لأنه سبق للدول الأعضاء في لجنة التنسيق مناقشة هذه المسألة بالفعل، أكد مجدداً ضرورة أن تغلق اللجنة كل التحقيقات بشأن هذه المسألة دون اتخاذ أي إجراء آخر، ودون إجراء مزيد من التحقيقات بشأن سوء السلوك المزعوم، والعمل بالتوصيات الصادرة عن الرئيسين السابقين للجمعية العامة ولجنة التنسيق، وفقاً لميثاق الرقابة الداخلية الحالي في الويبو. ورأى أن إغلاق هذه المسألة سيصب في صالح المنظمة، وجميع أصحاب الشأن في مجال الملكية الفكرية عموماً على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، بشأن التوصية الثانية، وافق الوفد على اعتبار أن المسألة تتعلق بأوجه قصور محتملة في نظام الويبو للمشتريات، إن وجدت. وتطلع إلى إجراء مناقشة بناة بشأن هذه المسألة.

90. وتحدث وفد بنغلاديش باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً، التي تضم 48 عضواً، وقال إن المجموعة درست تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولم تتوصل إلى دليل يُعتمد به ضد أي شخص أو أشخاص، وأضاف أن أعضاء المجموعة يؤيدون الاستنتاجات التي توصل إليها الرئيسان السابقان للجمعية العامة ولجنة التنسيق بإغلاق القضية، استناداً إلى فرضية قانونية ومنطقية. وأكدت المجموعة مواصلة المشاركة البناة في أية جهود تُبذل لتعديل ميثاق الرقابة الداخلية للويبو وتحديثه، وكذلك مبادئ وإجراءات الويبو الحالية المتعلقة بالمشتريات، والتي أُشير إليها أيضاً في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية وتقرير الرئيسين السابقين.

91. وأيد وفد شيلي العمل الذي تم إنجازه حتى الآن من حيث الشكل والمضمون، كما أفاد السفير إنغراميه، وورد في التوصيات المقدمة. وقال الوفد إنه تمكن، كما أشار خلال الدورة السابقة للجنة، من دراسة تقرير التحقيق الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وتقديم اقتراحات سواء في الاجتماعات الثنائية أم في الاجتماعات غير الرسمية؛ لذلك فإنه يؤيد اختتام المناقشات بشأن هذا البند، لمواصلة العمل بشكل مستقل عندما تنشأ مثل هذه القضايا في المستقبل. وأعرب عن اعتقاده بأن عمل سفير المكسيك لإدخال تعديلات على ميثاق الرقابة الداخلية من شأنه أن يساعد في مواجهة هذا النوع من المواقف في المستقبل، كما ستساعد التوصيات التي قدمتها لجنة التنسيق فيما يتعلق بالمشتريات واللوائح المنظمة للمبلغين، وغيرها من المسائل. وشكر وفد ألمانيا على اقتراحه، وأعرب عن سعادته بقبول الاقتراح الداعي إلى منح الدول الأعضاء الوقت الكافي للبت فيه.

92. وتحدث وفد طاجيكستان، باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. وأبدى رغبته في أن يكرر موقفه من جديد، كما أوضحه في الدورة السابقة للجنة. وقال إن المجموعة أعربت عن امتنانها لمكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية لدراسته المسألة قيد المناقشة بصورة شاملة. وأضاف أن المجموعة أشارت مع التقدير إلى الاستنتاجات الواردة في التقرير، وقالت إنها تفهم أنه تم بنجاح تنفيذ الإجراء المطلوب للمسألة التي نحن بصددتها، وليس ثمة حاجة إلى إجراء دراسة أخرى.

93. وقال وفد الهند إنه يود أن يكرر موقفه بشأن هذه القضية الحساسة، على نحو ما ورد لأول مرة في بيانه الصادر عند افتتاح الجمعية العامة في 12 سبتمبر 2016. فيما يتعلق بمسألة تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأضاف أن القلق يساوره إزاء المحاولات الرامية إلى جر هذه المسألة، وتحديدًا عملية التحقيق، إلى ما لا نهاية. وأشار إلى أنه بعد استلام تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية رقم 16/36، القضية رقم 15/0164، قام الرئيسان السابقان للجمعية العامة ولجنة التنسيق، وفقا للمادة 32 من ميثاق الرقابة الداخلية للويبو، بالنظر بإمعان في التقرير السالف الذكر، وتشاور الرئيسان مع الدول الأعضاء، بعد النظر في جميع الحقائق ذات الصلة بالقضية المطروحة أمامهما، وشمل ذلك الوقوف على مدى وجاهة الأدلة التي تؤيد وجهة نظر التقرير، وتلك التي تؤيد وجهات النظر التي أعربت عنها الدول الأعضاء، وتوصل الرئيسان إلى استنتاجات وقدمتا توصيات محددة تراعي مصالح الويبو. ورأى أنه يجب على الدول الأعضاء احترام قرار الرئيسين السابقين للجمعية العامة للويبو ولجنة التنسيق؛ إذ يمثلان الصوت المشترك للدول الأعضاء. ورأى أنه ينبغي النظر إلى القرار بصورة شاملة، مع أخذ الصورة الأكبر في الاعتبار، وتوسيع منظور الرؤية. وأضاف أنه يجب تجنب المغالطات الناجمة عن قصر النظر، وأن تُعَلق اللجنة هذه القضية بصورة منطقية، فقد ظلت عالقة لعدة أشهر. وحذر من أن أي تأخير في اتخاذ قرار بشأن هذه القضية يضعف مصداقية الويبو، ويهدد بالتردد، ويُلحق ضررا يتعذر إصلاحه بهذه المؤسسة، التي تمثل الأساس الذي تقوم عليه النظم العالمية للملكية الفكرية. ورأى أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تُهَيئ هذه القضية في أقرب وقت ممكن، بما يخدم مصلحة الويبو ككل، وأيضا كان هناك شك، ينبغي توسيع نطاق الاستفادة بطريقة تمكّن الدول الأعضاء من التركيز على القضايا المعيارية الهامة المطروحة أمامهم، والعمل على تبسيط البنية الإدارية للويبو، ويشمل ذلك مراجعة ميثاق الويبو للرقابة الداخلية، ومبادئ وإجراءات الويبو المتعلقة بالمشتريات، لضمان سير عمل المنظمة على نحو أكثر شفافية وشمولا وانفتاحا، وترجمة التعليقات البتاءة من الدول الأعضاء في عملها اليومي. وأخيرا، شكر وفدي أوغندا وملاوي على نهجها البتاء، وحث الدول الأعضاء على أن تراعي في سبيلها للمضي قدما المصالح العليا للويبو.

94. وقال وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إنه كان يتابع هذا النقاش عن كثب، ولاحظ ازدياد حدته في العاميين الماضيين، وبخاصة في ضوء تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية من جهة، والردود التي قدمها المدير العام من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، أحاط الوفد علما بالقرارات التي توصل إليها الرئيسان السابقان بعد مشاورات شتى مع العديد من أصحاب الشأن، بغية الانتهاء من التحقيق. وأشار إلى أن الدول الأعضاء استهلكت بالفعل، في سياق مناقشة هذه المسألة، قدرا كبيرا من الوقت والجهد، كان من الممكن أن يسهم كثيرا في تحسين سير العمل في الويبو. ورأى أن هذا الأمر ألحق في الواقع ضررا كبيرا بصورة المنظمة وأيضا بمصداقيتها، ولا يصب في مصلحتها، أو في مصلحة الدول الأعضاء بشكل عام. وبطبيعة

الحال، يعتقد الوفد، وما فتئ يؤكد، أنه ينبغي للدول الأعضاء مواصلة البحث عن سبل لزيادة تحسين أساليب عمل المنظمة. لكنه أوضح أن هذا لا يعني بالضرورة انخراط الدول الأعضاء في جدل يؤدي في الواقع إلى تشويه سمعة المنظمة، ويعرقل سير عمل المنظمة بصورة سليمة وفعالة. لذلك، يود الوفد أن يؤكد أنه سيواصل التمسك بموقفه، وهو ضرورة إنهاء هذه المسألة في أقرب وقت ممكن.

95. وقال وفد إكوادور إنه يود أن يشرح موقفه بشأن هذا البند؛ ذلك أن مجموعة من الدول الأعضاء طالبت بإدراجه في جدول أعمال اللجنة. واستهل بالتذكير بالمادة 32 من ميثاق الرقابة الداخلية، التي تنص على إطلاع رئيسي لجنة التنسيق والجمعية العامة على التقارير النهائية للتحقيق مع المدير العام، واتخاذ التدابير المناسبة. وذكّر اللجنة، بأنه جاء في التقرير، الذي وُزِعَ في 5 أغسطس 2016، أن الرئيسين السابقين للجمعية العامة ولجنة التنسيق توصلا إلى أنه ليس ثمة دليل على تورط المدير العام في هذه المزاعم، كما لا يوجد تعدد، وذلك استناداً إلى الاطلاع على تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وإجراء مشاورات واسعة النطاق. ومن بين التوصيات المقدمة، ضرورة الانتهاء من التحقيقات المتعلقة بسوء السلوك المفترض من المدير العام فيما يتعلق بادعاءين خطيرين. ورأى أن المسألة واضحة في هذه الحالة، وأنه ينبغي احترام توصية الرئيسين السابقين للجمعية العامة ولجنة التنسيق (وذكّر الدول الأعضاء بأنها وضعت ثقتها في الرئيسين عندما انتخبتهما للاضطلاع بمهامهما). ورأى أن عدم احترام توصية الرئيسين السابقين لن يكون مخالفاً لقاعدة غير معلنة فحسب، وإنما أيضاً إضعافاً، مرة أخرى، لهيكل المنظمة، وهو ما لن يعود بالفائدة سواء على المنظمة أم على الدول الأعضاء فيها. وأكد مجدداً، مع مراعاة أنه قد تم التوصل إلى التوصيات بتوافق الآراء في اللجنة، أن الوقت قد حان للتخلي عن هذه المسألة، وتوجيه انتباه اللجنة إلى التحديات الراهنة التي تواجه المنظمة.

96. وقال وفد جنوب أفريقيا إنه درس تقرير التحقيق بعناية، ونظر بتأنٍ أيضاً في رد المدير العام. وشكر الوفد اللجنة على التقرير المنقوص الذي أُحيل حسب الأصول إلى عاصمة بلاده للنظر فيه، طبقاً لما توصلت إليه الدورة الاستثنائية للجنة. وأعرب الوفد عن رضاه عن سرعة العملية. وذكّر أنه يعتقد أن التقرير يحقق ما طالبت به الدول الأعضاء من توازن دقيق بين الشفافية والسرية. ومضى يقول إنه أحاط علماً بالنتائج التي توصل إليها التقرير، وإنه يرى أن الأمر قد قُضي فيما يتعلق بالمسألة الأولى. وأكد الوفد التزام حكومة جنوب أفريقيا بالرقابة والشفافية التنظيمية، وقال إنه يعتقد أن الدول الأعضاء مسؤولة عن ممارسة الرقابة وبذل العناية الواجبة حينما تُواجه مواطن قصور وثغرات قد تسبب عن غير قصد إلى سمعة المنظمة. وأيد الوفد الأحكام التي من شأنها أن تُقوّي المنظمة، وأن تُوضّح قواعد سياسات المشتريات العامة الخاصة بالويبو للموظفين وللدول الأعضاء على حد سواء؛ لتجنب تكرار مثل هذه المسائل في المستقبل. ومضى الوفد يقول إن هذه الأحكام سوف تساهم مساهمة كبيرة في إيجاد يقين قانوني، فضلاً عن منح المسؤولين المساحة اللازمة التي يحتاجون إليها للقيام بأعمال الويبو المهمة دون خوف من المحاكمة أو العقاب. وأخيراً، تطلع الوفد إلى الانتهاء من هذا الأمر بسرعة.

97. وأعرب وفد اليابان عن تقديره للجهود التي بذلها الرئيسان السابقان للجمعية العامة ولجنة التنسيق، وكذلك شعبة الرقابة الداخلية ولجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، لتعجيل العملية ولتحقيق توازن بين السرية والشفافية. وقال الوفد إنه يعتقد أن الدول الأعضاء قد ناقشت بالفعل تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بكل تفاصيله، ورأى أن هذه المسألة يجب أن يُغلق بابها في أقرب وقت ممكن كي تُركّز الدول الأعضاء على غيرها من المسائل التقنية المهمة. وفي الوقت نفسه، أعاد الوفد التأكيد على استعداداته لمناقشة الهدف المستمر المتمثل في تعزيز حوكمة الويبو، وأعرب في هذا الصدد عن تقديره للجهود التي بذلها الأشخاص المعنيون.

98. وشكر وفد السويد الرئيس المنتهية ولايته على عمله القيم في اللجنة بما في ذلك العمل الذي قام به هو وزميله، الرئيس السابق للجمعية العامة، وعلى التزامهما والدور، وعلى إتاحة تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقال الوفد إنه يعتقد أن للحكومة الرشيدة والمساءلة والشفافية والبساطة أهمية قصوى. ورحّب الوفد بالبيانات التي أدلى بها وفد ألمانيا وبالافتراح الذي تقدم به، وأيدتها وفد السويد، وشكر وفد ألمانيا على تنظيم مناقشات غير رسمية في وقت سابق من ذلك

اليوم. ورأى الوفد أن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، والعملية الخاصة به، يوضح أن هناك حاجة إلى العمل على زيادة تحسين ثقافة الإدارة في المنظمة، واستعراض وتنقيح وثائق الإدارة الداخلية لليو، بما في ذلك سياسة الأخلاقيات، ونظام الموظفين ولائحته، وسياسات وإجراءات المشتريات، وسياسة الإبلاغ عن المخالفات، وميثاق الرقابة الداخلية. وأشار الوفد إلى أن بعض هذا العمل قيد التنفيذ بالفعل، ورأى أن العمل الجاري ينبغي أن يهدف أيضاً إلى موازنة سياسات الليو وإجراءاتها مع أفضل الممارسات المتبعة في المنظمات المشابهة، حيثما كان ذلك مناسباً.

99. وأيد وفد بيلاروس العمل الذي أُجْزَ بشأن الاستعراض، وقال إنه يعتقد أن مواصلة العمل بشأن هذه المسألة سوف يقلل من اهتمام اللجنة بالبنود الأخرى المطروحة على جدول الأعمال. وذكر الوفد أنه لذلك لا توجد حاجة إلى مواصلة النقاش بشأن هذا البند.

100. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به وفد طاجيكستان باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. وقال الوفد إنه بعد أن درس التقرير وتوصياته بعناية يعتقد أن التحقيق قد أُجْزِيَ على الوجه الصحيح، وأن التقرير ذو طابع شامل وواف. ولذلك ذكر الوفد أنه، في هذه المرحلة، يعتقد أن المسألة مغلقة، وقال إن هذا من شأنه أن يُمكن لجنة التنسيق من التركيز على عمل المنظمة الجوهرية.

101. وكرر وفد بيلاروس التأكيد على التزامه بمبادئ الشفافية والحوكمة التي تُوجّه المنظمة. وفي هذا الصدد، رحّب الوفد بأن تُدرس هذا الموضوع في مشاورات مفتوحة، مما أتاح لجميع الأعضاء إمكانية التعبير عن وجهات نظرهم بشأن دراسة تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وشدّد الوفد أيضاً على أنه نتيجة لهذه العملية اعتمدت لجنة التنسيق قراراً يوم 12 سبتمبر 2016. واعتبر الوفد أن الإجراءات المعتمدة خلال اجتماع لجنة التنسيق هذا، التي جاءت تفاصيلها في التقرير الذي قدمه الرئيس السابق في صباح ذلك اليوم، قد امتثلت امتثالاً تاماً للإرادة التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الليو، فعلى سبيل المثال، وُزِعَت نسخة التقرير المنقوصة على نحو سري، وأرسل الوفد التقرير إلى عاصمة بلاده. ولذلك، وبقدر ما تُتخذ في هذا الصدد من إجراءات ضرورية، ضمّ الوفد صوته إلى صوت أولئك الذين قالوا إنهم يرون أن هذا الموضوع ينبغي أن يُعلَق. وحذر الوفد من أن استمرار هذا الموضوع لن يُضعف ويُشوّه صورة الليو أمام المجتمع الدولي فحسب، بل سوف يصرف أيضاً انتباه لجنة التنسيق عن شغلها الأساسي المتمثل في مناقشة مسائل جوهرية مطروحة على جدول الأعمال. وأضاف الوفد أنه إذا كان من الممكن إنهاء هذه المرحلة من العملية، فإن هذا سيعني أن اللجنة سوف تحتاج إلى استخلاص الدروس المستفادة وأشار الوفد إلى الاقتراحات التي قدمها وفد ألمانيا والمشاروات التي نُظِمَت. وعلق الوفد قائلاً إن التوصيات التي قدمتها لجنة التنسيق لها أهمية بالغة، بما في ذلك دراسة مبادئ المشتريات، والتحقق مما إذا كانت سياسة حماية المبلغين عن المخالفات تتطلب أي مراجعة أو تغييرات أم لا. ورأى الوفد أن هذا من شأنه أن يجعل من الممكن تقوية المنظمة، وكان الوفد على يقين من أن هذا يصب في المصلحة الأساسية لجميع أعضائها.

102. وذكر وفد إثيوبيا بأنه قد سبق أن أعرب عن موقف مفاده أنه ينبغي إنهاء التحقيق، إذ لا يوجد أي دليل ملموس يشير إلى حدوث انتهاك لقواعد الليو والإجراءات والمعايير المطلوبة من موظفي الليو. وقال الوفد إنه يعتقد أن الدول الأعضاء يجب أن تلقي بهذه المسألة خلف ظهرها وأن تتطلع، بدلاً من ذلك، إلى كيفية تعزيز نظام المشتريات، على النحو الذي اقترحه رئيسا لجنة التنسيق والجمعية العامة.

103. وشكر وفد جامايكا رئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق على عملها واهتمامها الحكيم بالأمر المتعلقة بهذا البند من بنود جدول الأعمال. وقال الوفد إنه يدرك أن هذا الأمر قد خضع لمناقشات مستفيضة داخل لجنة التنسيق وخارجها. وأحاط الوفد علماً بالاقتراح الذي تقدم به وفد ألمانيا، وبتوصية الرئيس بإجراء مشاورات من أجل تسهيل المضي قدماً بشأن هذا الاقتراح. ورأى الوفد أن الاقتراحات المطروحة تستحق الشناء. وفيما يخص مسألة إدراج بند "استعراض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية"، في جدول أعمال الجمعية العامة، كان الوفد حائراً بعض الشيء. ووافق الوفد على أن المسائل

المطروحة في عملية الرقابة مهمة للغاية، وأشار إلى أن عملية الرقابة المعنية ربما تكون لها صلة بنهج الدروس المستفادة الذي استرشدت به المقترحات البتاءة التي قدمها وفد ألمانيا. ومع ذلك قال الوفد إنه يخشى، عند بدء استعراض التقرير من قبل الجمعية العامة، أن يُنظر في الواقع إلى الأعضاء على أنهم يرفضون ويشككون في ممارسة السلطة المختصة من قبل رئيس الجمعية العامة ورئيس لجنة التنسيق وفقاً لولايتهم. وذكر الوفد أيضاً أن الأعضاء قد يشعرون في اتخاذ إجراء لا توجد له أي سلطة أو مبادئ توجيهية واضحة، إذ إن الفقرة 32 من ميثاق الرقابة الداخلية تضع مسؤولية اتخاذ إجراء بشأن التقارير النهائية على عاتق رئيسي لجنة التنسيق والجمعية العامة. ومضى الوفد يقول إن السكوت عن هذا الأمر ربما يكون قد تسبب في تأمل مسار عمل كهذا - في إشارة إلى الجمعية العامة، لكن الإسناد الصريح لمسؤولية اتخاذ إجراء إلى هذين المنصبين والفردين المؤهلين أمر غني عن البيان. وقال الوفد إنه يثق ثقة تامة في الإجراءات التي اتخذها الرئيسان السابقان للجمعية العامة ولجنة التنسيق وفقاً لولايتهم والإجراءات ذات الصلة، واتفق مع الوفود التي ذكرت أن هذا الأمر ينبغي أن يقوم على أساس قرارات الرئيسين، التي أحاطت للجنة بها علماً على النحو الواجب.

104. وأيد وفد غينيا البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. وفيما يتعلق بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أبدى الوفد رغبته في حث الأعضاء على إنهاء هذا الإجراء وتحويل أظفارهم إلى المستقبل لأنه ذو أهمية أساسية.

105. وكرر وفد باراغواي التأكيد على ما صرح به في افتتاح الجمعيات، وما قاله أيضاً خلال الدورة الاستثنائية للجنة التنسيق التي عقدت في 12 سبتمبر 2016، وما ورد في الوثيقة WO/CC/72/4. وأيد الوفد القرارات والتوصيات الصادرة عن رئيسي لجنة التنسيق والجمعية العامة. وأعرب الوفد عن أمله في إنهاء التحقيقات التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ورأى الوفد أن هذا الوضع يُضعف ويُشوّه صورة الويبو أمام المجتمع الدولي. وذكر الوفد أن دعم الدول الأعضاء للويبو وثقتهم فيها وفي مديرها العام أيضاً ينعكسان في الجمعية العامة الحالية، مرة أخرى. وأيد الوفد اتخاذ التدابير التي تُجمع عليها الآراء، كي لا تتكرر حالات مماثلة. وأخيراً، طلب الوفد إدراج بيانه في محضر الاجتماع في إطار البندين 28 و29 من بنود جدول الأعمال.

106. وأيد وفد أستراليا سلطة رئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق في إصدار قرارات وتوصيات مستقلة بشأن هذا الأمر. وأقر الوفد بتوصيات الرئيسين وقراراتهما، وذكر أن الرئيسين قد أغلقا الآن التحقيق. وأقر الوفد وسلّم أيضاً بإجراء المتابعة الذي يجري اتخاذه، على النحو الذي كان السفير اغارامبي قد بيّنه في صباح ذلك اليوم، لتنفيذ جميع توصيات الرئيس وقرارات الدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى أن هناك كثيراً من بنود جدول الأعمال الإيجابية والتطوعية التي يسعى الأعضاء الآن بنشاط إلى تناولها، فيما يتعلق بالرقابة، وأن أستراليا كانت ولا تزال مشاركاً نشطاً وبنّاءاً في هذه البنود، بما في ذلك استعراض ميثاق الرقابة الداخلية مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والأعضاء الآخرين، لضمان جعله نموذجاً لكفاءة عمليات التحقيق واستقلاليتها وشفافيتها.

107. وأعرب وفد المكسيك عن سعادته بأن أُتيحت له فرصة الاطلاع على تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وذكر الوفد بأنه قد أعرب عن رأيه خلال اجتماع لجنة التنسيق، وقال إنه، في هذه المناسبة، يود أن يتحدث إلى الجلسة العامة، لإخبارها بشكل أفضل، ولقراءة تقرير المكتب ودراسته بعناية. ورأى الوفد أن هذه إشارة واضحة جداً تدل على الشفافية. وأعرب الوفد عن سعادته بأن اتُّخذت تدابير للتأكد من أن الدول الأعضاء يمكنها الحصول على النسخة المنقوصة من التقرير، بعد حذف أسماء وهويات الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من أجل حمايتهم، فضلاً عن أن الدول الأعضاء يمكنها أن تفحص التقرير الكامل في ظروف خاضعة للرقابة. وأعرب الوفد عن قناعته بأنه يجب، من دون التفاوضي عن أهمية الحفاظ على السرية، تحقيق توازن في الآلية ليكون بإمكان الدول الأعضاء أن تتخلص من التقارير بأسلوب مناسب. ومضى الوفد يقول إنه لا غنى له عن الإلمام بمضمون التقرير، وقراءته بعناية، وبعد ذلك يعبر عن رأيه بخصوص التقرير. وأعرب الوفد عن أمله في أن يوجد دائماً، في المستقبل، تركيز على الشفافية، وأن تتوفر، في الوقت نفسه، السرية اللازمة في هذا النوع من القضايا. وقال الوفد إنه على يقين أيضاً من أن الشفافية ستكون أمراً إيجابياً بالنسبة إلى المنظمة، من خلال تجنب تأثير

الشائعات السلبية، وهذا هو السبب الذي يجعل الوفد يصر على أن أفضل سبيل للمضي قدماً هو المراعاة الصريحة المستنيرة لكل شيء. وذكر الوفد بموقفه الذي صرح به في الجلسة السابقة للجنة التنسيق وهو أن الدول الأعضاء ما إن تنتهي من قراءة التقرير، فسوف تكون ملزمة باعتماد شتى الإجراءات وتوفير أعلى مستوى من الشفافية في العمليات. وأضاف أنه سيلزم استعراض سياسات الويبو العامة حينما يتعلق الأمر بإتاحة المعلومات وغيرها من الوثائق ذات الصلة، مع مراعاة الاستعراض الذي يقوم به بالفعل المدير العام حالياً، لتحقيق الشفافية والوضوح. ومضى الوفد يقول إنه ينبغي فحص سياسة الويبو لحماية المبلغين عن المخالفات - فهي عنصر ذو أهمية كبيرة لتوفير الضمانات اللازمة لجميع المشاركين في إجراءات التحقيق هذه. وأعرب الوفد عن نظره الإيجابية للإجراءات التي تقوم بها لجنة البرنامج والميزانية، وذكر، في هذا الصدد، أنه يجري مشاورات بشأن هذا الموضوع. ورأى الوفد أن اللجنة، مع التحلي بالروح الإيجابية والشفافية، ستكون قادرة على اتخاذ قرار إيجابي. وأكد الوفد لوفد ألمانيا أنه يمكنه التعويل على دعمه في الإجراء من أجل الاستمرار في تحسين أنشطة الويبو، التي يحظى عملها بتقدير كبير من جانب المكسيك.

108. وقال وفد هنغاريا إنه تابع التقرير الصادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وإنه يعتقد بشدة أن الإجراء الذي استند إليه رئيسا الجمعية العامة للويبو ولجنة التنسيق في قراراتها وتوصياتها كان شاملاً، وامتثل امتثالاً تاماً للقواعد المطبقة ذات الصلة، لا سيما المادة 32 من ميثاق الرقابة الداخلية. ولذلك رأى الوفد أن القرارات والتوصيات الصادرة عن الرئيسيين يمكن اعتبارها نهائية وصحيحة. وأضاف الوفد أن هذه القرارات والتوصيات ينبغي أن تُحترم وتُتبع، وهو ما يعني أن القضية الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية مغلقة، وأنه لا توجد حاجة إلى إعادة فتحها أو إعادة التفاوض بشأنها. ولذلك ذكر الوفد أنه لا يرى أي داعٍ لمواصلة استعراض هذا التقرير في لجنة التنسيق، أو في أي هيئة أخرى من هيئات الويبو. وأكد الوفد الآراء التي أعرب عنها وفد جامايكا فيما يتعلق بإدراج استعراض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية في جدول أعمال الجمعية العامة. وفي الوقت نفسه، قال الوفد إنه لا يزال على استعداد للمشاركة بنشاط في المفاوضات التي يمكن أن تؤدي إلى تبسيط اللائحة الداخلية للمنظمة وتحسين الشفافية.

109. وقال وفد كوت ديفوار إنه يراقب عن كثب، ويستمع إلى تقرير الرئيس المنتهية ولايته، فيما يخص دراسة تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأعرب الوفد عن رغبته في التأكد من أن اللجنة تحتفظ بالقوة الإيجابية التي مكنت الويبو من تحقيق التقدم الكبير الذي أنجز برئاسة المدير العام. وذكر الوفد أنه يؤيد أي اقتراح يجعل من الممكن إنهاء هذا الإجراء، وبوافق، بالإضافة إلى ذلك، على أي تعديل للميثاق من أجل تحسين الحوكمة، ما دام ذلك يُنفذ في إطار سيادة القانون. ورحب الوفد بشتى التدابير المتوخاة من قبل الأمانة على أساس التوصية المقدمة من لجنة التنسيق.

110. وأكد وفد الكونغو ما قام به مكتب خدمات الرقابة الداخلية من عمل وافر ومُفصل، وقال إنه يود أن يعيد التأكيد على اتفاقه التام مع الاستنتاجات التي قدمتها لجنة التنسيق ورئيس الجمعيات واعتمدت في وقت سابق. فالمنظمة، من وجهة نظر الوفد، يجب أن تكون قادرة على المضي قدماً نحو المستقبل. وذكر الوفد أن التحقيق كان ولا يزال مسألة مزعجة، إلا أنه ينبغي ألا يستغرق مزيداً من الوقت. وشكر الوفد وفدي ملاوي وأوغندا على ما تحلوا به من مرونة، وأكد من جديد أنه قد حان الوقت لإغلاق هذه المسألة نهائياً، والانتقال إلى المسائل التي تهم المنظمة.

111. وصرح وفد سنغافورة بأن موقفه لا يزال كما هو على النحو الذي أعرب عنه في بيانه الوطني يوم افتتاح الجمعية العامة الموافق 3 أكتوبر 2016، وفي أثناء المناقشات ذات الصلة في الدورة الاستثنائية للجنة التي عُقدت في 12 سبتمبر 2016. ولم يرغب الوفد في تكرار كل النقاط التي سبق أن طرحها، لأن موقفه مُسجّل بالفعل، إلا أنه كرر ما يلي قائلاً إن رئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق آنذاك قد تعاملوا مع هذه الأمور المهم والحساس بطريقة تستحق الثناء الكبير. وأضاف أنها تشاوراً أيضاً على نطاق واسع وشامل، مما يحقق على نحو مناسب غرضي الشفافية والسرية. وذكر الوفد بأنه قد أُتيح للأعضاء الاطلاع على النسخة غير المنقوصة من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ورد المدير العام، علاوة على أن الفترة الزمنية التي حُدِّدت للقيام بذلك قد تم تمديدتها استجابةً للطلبات التي قُدِّمت إلى الرئيسيين حينذاك. وإضافةً إلى ذلك،



أُتيحتُ النسخة غير المنقوصة مرة أخرى كي يطلع عليها من يرغب في ذلك، عملاً بقرار لجنة التنسيق المؤرخ 12 سبتمبر 2016. وذكر الوفد أن الرئيسين قد التزما على الدوام بروح قواعد الويبو وإجراءاتها وبحرفية هذه القواعد والإجراءات، بما يتماشى مع المادة 32 من ميثاق الويبو للرقابة الداخلية التي تنص، من ضمن ما تنص عليه، على أن تقارير التحقيق النهائية المتعلقة بالمدير العام يجب أن تُقدّم إلى رئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق لاتخاذ أي إجراء يعتبرانه مناسباً. ومضى يقول إن الرئيسين أجريا استعراضاً أُرسِل إلى الدول الأعضاء في رسالة بتاريخ 5 أغسطس 2016. ولذلك أيّد الوفد قرارات الرئيسين وتوصياتهما الواردة هنالك، بما فيها، على وجه الخصوص، قرار إغلاق جميع التحقيقات المتعلقة بسوء السلوك المزعوم للمدير العام في كل من قضيتي الحمض النووي والمشتريات، دون اتخاذ أي إجراء آخر. وقال الوفد إنه من هذا المنطلق قد شارك في قرار لجنة التنسيق الذي أجمعت عليه الآراء حينما اجتمعت اللجنة في دورة استثنائية يوم 12 سبتمبر 2016. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى التوصل إلى اتفاقات مثمرة في العمل الجاري لتحسين عمليات الويبو.

112. وذكر وفد بنن أنه تابع عن كذب العرض الذي قدمه السفير انغرامبيه في صباح ذلك اليوم، وأنه يؤيد التوصية الصادرة عن لجنة التنسيق لإنهاء التحقيق الذي أجري بشأن تدقيق حسابات الإدارة المالية للمنظمة لسنة 2015. وأوصى الوفد بأن تتعاون الدول الأعضاء جميعها من أجل إمداد الويبو بكلّ من الأساس القوي وما يلزمها أيضاً للقيام بأنشطة إيجابية لصالح الملكية الفكرية. كما أيّد الوفد بيان وفد بنغلاديش لصالح أقل البلدان نمواً.

113. وأعرب وفد صربيا عن رأي مفاده أن الإجراءات المتعلقة بالقضية محل النقاش قد طُبقت بنجاح، وأنه لا توجد حاجة إلى مواصلة النظر فيها. وذكر الوفد أنه يعتقد أن التوصيات التي قدمها الرئيسان السابقان ينبغي أن تُحترم، وأنه يعتقد اعتقاداً راسخاً أنها تمثل امتثالاً تاماً لقواعد الويبو وإجراءاتها الحالية. وفي هذا الصدد، اعتبر الوفد هذا الموضوع مغلقاً.

114. وأعرب وفد تايلند عن تقديره للعمل الذي أنجزه الرئيسان السابقان للجمعية العامة ولجنة التنسيق بشأن استعراض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وذكر الوفد أن محاولة تحقيق توازن بين الشفافية والسرية ليست مهمة سهلة. ولذلك أبدى الوفد احترامه الكامل لقرار الرئيسين وتوصياتهما بشأن هذه المسألة. وأبدى الوفد أيضاً رغبته في أن يكرر الدعوة المقدمة من الدول الأعضاء الأخرى لإغلاق التحقيق، كي تستطيع المنظمة أن تضي قدماً وأن تُركّز بقدر أكبر على مداولاتها الخاصة بشتى المسائل الجوهرية المعروضة عليها. وأكد الوفد أنه على أهبة الاستعداد لأن يشارك مشاركةً بناءةً في المناقشة لتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة والكفاءة في الويبو لصالح المنظمة والدول الأعضاء ككل.

115. وأيّد وفد كازاخستان الموقف الذي أعرب عنه وفد طاجيكستان باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية.

116. وأعرب وفد رومانيا عن تقديره للجهود الكبيرة التي بذلها الرئيسان السابقان للجمعية العامة ولجنة التنسيق في محاولة للتوصل إلى حل بشأن هذا الموضوع الذي قيد المناقشة. وقال الوفد إنه استمع بعناية إلى كل الآراء التي أعرب عنها حتى الآن، وأنه يؤيد تأييداً تاماً جهود تحسين إجراءات الويبو ذات الصلة، كي تعكس على نحو أفضل متطلبات الشفافية والحوكمة الرشيدة. ومع ذلك، لم يكن الوفد يرى أن الإبقاء على هذا الموضوع على جدول أعمال اللجنة سيكون مثمراً. ولذلك أبدى الوفد استعداداً لدعم الحل الذي من شأنه أن يساعد الجمعية العامة الحالية على اتخاذ قرار نهائي بشأن هذه المسألة.

117. ورحّب وفد لكسمبرغ بالتدابير المتخذة لتحسين وضوح إجراءات الويبو وشفافيتها، وشكر وفد ألمانيا على اقتراحه الذي من شأنه أن يطوي صفحة أمر شديد الإسهاب أثار تساؤلات جوهرية، وهو ما يعني أن المنظمة أصبحت أقوى.

118. وقال وفد تركيا إنه قرأ تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية وأحاط علماً بمحتوياته. وعبر الوفد عن تقديره للعمل الدؤوب الذي قام به الرئيسان السابقان للجمعية العامة ولجنة التنسيق. وذكر الوفد أنه يرى عمل هيئات التحقيق والتدقيق الشامل، وأنه يؤيد أيضاً النظر في إدخال تعديلات على ميثاق الرقابة الداخلية وجميع القواعد والإجراءات، فهي القواعد

واللوائح المتعلقة بالمشتريات. ورأى الوفد أن هذه المسألة ينبغي أن تُغلق، وأن الدول الأعضاء ينبغي أن تُركّز على الجوانب التقنية والتنمية كسبيل للمضي قدماً.

119. وأقر وفد ماليزيا باستلام التقرير المنقوص لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأبدى رغبته في تسجيل شكره للرئيسين السابقين للجمعية العامة ولجنة التنسيق على التقرير. وأقر الوفد بمسؤولية الرئيسين السابقين للجنة التنسيق والجمعية العامة عن هذا الأمر، ووافق على أن تُغلق فوراً هذه القضية التي مضى عليها زمن طويل، كي لا تُلهي المنظمة عن عملها الأساسي. وقال الوفد إنه يعتقد أن إبقاء هذا البند على جدول الأعمال سيأتي بنتائج عكسية. وذكر الوفد أنه لا يزال مستعداً لمواصلة العمل مع الويبو والدول الأعضاء على تعزيز قواعد الويبو وإجراءاتها، وذلك كسبيل للمضي قدماً، ولمنع تكرار مثل هذه الحوادث.

120. وأحاط وفد غابون علماً بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأيد أي توصية من شأنها أن تؤدي إلى مناخ من الوئام في الويبو. وقال الوفد إنه يعتقد أن تركيز وقت الدول الأعضاء وطاقاتها ينبغي أن ينصب على التحديات المتعلقة بالإصلاح.

121. وأيد وفد تونس البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. وذكر الوفد أنه درس توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأنه يؤيد إغلاق هذه المسألة. وشدد الوفد على أهمية تعزيز الحوكمة في المنظمة من أجل النهوض بالملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم.

122. ورأى وفد جمهورية كوريا أن هذا النقاش ينبغي أن ينتهي في أقرب وقت ممكن كي لا يؤثر في مصداقية الويبو وسمعتها. ومن أجل تعزيز الشفافية في الويبو، أكد الوفد أنه سيشارك بنشاط في أي نقاش بشأن وجود حاجة إلى تعديل عمليات الويبو أو لوائحها من عدمه، بما في ذلك ميثاق الرقابة الداخلية، وسياسة التبليغ عن المخالفات وسياسة المشتريات، والإجراءات على أساس وقائع هذه القضية.

123. وأعرب وفد الدانمرك عن سروره باستلام النسخة المنقوصة من تقرير التحقيق، وسروره بالتعليقات التي أدلى بها في أثناء الدورة أيضاً. كما شكر الوفد مكتب خدمات الرقابة الداخلية على عمله وعلى التقرير الحاسم الذي يُهيئ القضية. ومع ذلك، رحّب الوفد بتوصيات لجنة التنسيق والعمل الذي يجري بالفعل في هذا الصدد. وقال الوفد إنه يعتقد أن هذه المبادرات من شأنها أن تساعد في المستقبل. وأعرب الوفد أيضاً عن تطلعه إلى مناقشة اقتراح وفد ألمانيا.

124. وقال وفد البرازيل إنه تابع عن كثب المناقشات التي أُجريت بشأن هذه المسألة، وأنه يلتزم بالشفافية والحوكمة في هذه المنظمة. ورحّب الوفد بالتشاور بشأن المراجعة الجارية لميثاق الرقابة، وأيد الوفد - كما ذكر في دورة لجنة التنسيق التي عُقدت في شهر سبتمبر - تحسين سياسة الويبو الخاصة بالمشتريات من أجل تفادي وقوع حوادث مشابهة في المستقبل. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أنه سوف يُجِلُّ باهتمام الاقتراح الذي ورّعه وفد ألمانيا.

125. وأعرب وفد فييت نام عن تقديره لقرار رئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق وتوصياتها. ورأى الوفد أن هذه المسألة ينبغي أن تنتهي، وأن الويبو ينبغي أن تُركّز على مسائل جوهرية وذات أهمية أكبر.

126. وتطلع وفد هولندا إلى مناقشة الاقتراح المقدم من وفد ألمانيا، الذي اعتبره خطوة مهمة للعمل بالدروس المستفادة، من أجل تحسين القواعد والإجراءات بغية تقوية الحوكمة وتعزيز الشفافية تحقيقاً لمصالح المنظمة على أفضل وجه.

127. وقال وفد بلغاريا إنه درس ولا يزال يدرس بعناية فائقة تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ويستمع إلى المداوات بشأن هذا الأمر. وذكر الوفد أن أقوالاً كثيرة قيلت بشأن هذه المسألة في الدورة الحالية، وأنه لا يرغب في تكرار الحجج التي أعرب عنها بالفعل. وأحاط الوفد علماً بالاقتراح الذي قدمه وفد ألمانيا بخصوص هذا البند من جدول الأعمال، وشكر وفد

ألمانيا على هذا الاقتراح. إلا أن الوفد رأى أن إعادة فتح القضية سوف يصرف انتباه اللجنة عن الغرض الفعلي من اجتماعها خلال انعقاد الجمعية العامة. وفي الوقت نفسه، شدد الوفد على أنه يؤيد الحفاظ على الشفافية والروح البناءة من أجل تحقيق ما تحتاج إليه المنظمة من استقرار للاضطلاع بعملها الجوهري. وأعرب الوفد عن تأييده للاتفاق على إغلاق القضية لأنه لا توجد، في تقديره، حاجة إلى مزيد من الاستعراض.

128. وأبدى الرئيس رغبته في تناول أحد البنود المعلقة، وليكن طلب إجراء وفد ألمانيا لمشاورات بشأن الاقتراح الذي تقدم به صباح ذلك اليوم. وقال الرئيس إن يدرك أن هذه المشاورات قد جرت، وأنه في مقدور وفد ألمانيا أن يبلغ اللجنة بنتائج هذه المشاورات. ورأى الرئيس أن هذا سيساعد اللجنة على الانتهاء من مناقشاتها بشأن هذا البند.

129. وشكر وفد ألمانيا الأمانة على سعة صدرها ومشاركتها في عملية التشاور. وذكر الوفد أن مناقشات بناءً للغاية قد جرت مع جميع الوفود المهمة، بخصوص فقرة القرار المحتملة بشأن هذه المسألة، وأنه كان يجري حينئذ إعداد نسخ من فقرة القرار المقترحة لكل فرد في القاعة حتى يتسنى للجميع قراءتها. واستشار الوفد الرئيس بشأن ما إذا كان ينبغي له أن ينتظر حتى تكون النسخ جاهزة، أو بشأن كيفية المضي قدماً.

130. وقال الرئيس إنه يفهم من تعليقات وفد ألمانيا أن نتائج المشاورة كانت إيجابية، أي أنه كان هناك، بعبارة أخرى، اتفاق عام على أن اقتراح وفد ألمانيا الناتج عن المشاورات سيقبله الجميع. ونظراً لأن النسخ الضوئية كان يجري إعدادها، أشار الرئيس إلى أن لجنة التنسيق يمكن أن تُحرز تقدماً إذا تلا وفد ألمانيا الاقتراح كي يتسنى تسجيل المناقشة، ومن ثم يكون لدى اللجنة وقت للاستماع إلى الاقتراح أولاً، ثم قراءته فور توزيع النسخ.

131. واقترح وفد ألمانيا أن يقرأ الاقتراح ببطء شديد ثم يوضحه عند الاقتضاء بعد حصول كل الوفود على نسخها الورقية. فذكر بنص الاقتراح التالي الذي نوقش مع الوفود المهمة: "إن لجنة التنسيق، في دورتها الثالثة والسبعين، أكدت مجدداً قرار دورتها الثانية والسبعين وأوصت الجمعية العامة للويبو بما يلي: (1) أن ترحب بتدقيق "الإطار الأخلاقي" الذي تجرّبه حالياً شعبة الرقابة الداخلية؛ (2) وأن تطلب من الأمانة مراجعة السياسة الخاصة بالمبلغين عن المخالفات، مع مراعاة الدروس المستفادة والمستجدات وأفضل الممارسات المتبعة في المنظمات الأخرى؛ وأن تدعو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى استعراض تلك المراجعة المقترحة والتعليق عليها؛ (3) وأن تلتزم من رئيس مكتب الأخلاقيات تضمين التقرير النهائي لمعلومات عن أي حالات قائمة من حالات الانتقام ضد شهود يتعاونون مع تحقيق في حالة إبلاغ عن مخالفة، بما يتفق مع إجراءات الويبو السارية؛ (4) وأن تناشد مدير شعبة الرقابة الداخلية استعراض سياسات الويبو وإجراءاتها الخاصة بالمشتريات عقب الاستعراض الذي يجريه المدير العام حالياً، بناءً على توصية رئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق، لضمان الوضوح والشفافية في عملية الشراء في الويبو، حتى يتسنى تقديم الاستنتاجات والتوصيات إلى لجنة البرنامج والميزانية كي تنظر فيها الدول الأعضاء؛ (5) ومراعاة نتيجة المراجعة الحالية لميثاق الرقابة الداخلية وبحث تدابير المتابعة اللازمة ولا سيما تعديل نظام موظفي الويبو ولائحته عند الاقتضاء". ولاحظ الوفد أن توزيع النسخ الورقية للاقتراح قد بدأ، وعليه قرر إبداء تعليقاته عليها. فأوضح أن إحدى النقاط المحورية بالنسبة إلى العديد من الوفود كانت تأكيد لجنة التنسيق قرار دورتها الثانية والسبعين. ولم يهدف ذلك إلى تغيير مضمون القرار أو مبدئه وإنما هدف إلى تعزيز شفافية المسار ووضوحه.

وذكر الوفد بأن الفقرة (1) كانت مدججة مع الفقرة (2) لأن سياسة حماية المبلغين عن المخالفات تدخل في نطاق تدقيق الإطار الأخلاقي. ولكن قررت الوفود فصل هاتين الفقرتين لتوضيحهما. وعليه، فإن الفقرة (1) عبارة عن إعلان يبين ترحيب لجنة التنسيق بالقرار. أما الفقرة (2)، فيُستشف منها أن سياسة حماية المبلغين عن المخالفات تخضع للمراجعة، وأضيفت إليها دعوة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى استعراض المراجعة المقترحة والتعليق عليها. وبذلك، التمس الوفد إرشاد اللجنة الاستشارية المستقلة في تلك العملية المهمة نظراً إلى مشاركتها الكبيرة فيها. أما الفقرة (3)، فهي فقرة جديدة لم تكن في الاقتراح الأصلي وأدرجت بناءً على اقتراح أبادي إبان المناقشات. والغرض منها زيادة الشفافية أيضاً. وأما عن الفقرة (4)، فذكر الوفد بأن الوفود تناولتها في إطار الاقتراح الأصلي ولكن أوضحت تغطيته لمسألة العمليات وبخاصة الاستعراض الجاري

الذي يضطلع به المدير العام. ودعت اللجنة الاستشارية مجدداً إلى أن النظر في نتائج الاستعراض الذي يجريه المدير العام. واقترح الوفد أنه يمكن للجنة الاستشارية المستقلة أن تسدي المشورة في ذلك الشأن عند استعراض عمل شعبة الرقابة الداخلية. وأوضح الوفد أن الفقرة (5) أكثر مرونة إذ تنص على أن تراعي لجنة التنسيق العمل الجاري وإيحاء الجمعية العامة بأن تنظر في اتخاذ تدابير المتابعة. ولاحظ الوفد أن ذلك البيان باسم اللجنة إلى الجمعية العامة سياسي في جوهره ويؤكد دعم اللجنة. وفي الختام، أضاف الوفد أن ذلك الاقتراح ثمار مناقشات بناءة وإيجابية مع كل الوفود المهمة. وعليه، أعرب الوفد عن أمله في ألا تُطلب المزيد من التعديلات.

132. وشكر الرئيس وفد ألمانيا على جهوده واقتراحه وتذكيره للجنة بحالة الوثيقة. وشدد على أن الوثيقة هي نتيجة مشاورات واسعة النطاق أجريت في فترة ما بعد الظهيرة. ورأى أن الاقتراح غطى كل الاهتمامات والشواغل التي أعربت عنها الوفود المشاركة في المناقشات. واستناداً إلى المعلومات التي قدمها وفد ألمانيا، رأى الرئيس أن لجنة التنسيق يمكنها الموافقة على صيغة الاقتراح المقدم.

133. وسأل وفد الصين الرئيس عن مقصده أي إن كان يقصد الاقتراح الذي قدمه وفد ألمانيا أم قرار لجنة التنسيق.

134. فأوضح الرئيس أنه تحدث عن قرار اللجنة في الاقتراح الذي قدمه وفد ألمانيا والذي خضع لمشاورات مستفيضة.

135. ورد وفد الصين بأنه استمع إلى العديد من البيانات التي قدمتها الدول الأعضاء وأنه يرغب في إضافة بعض الكلمات إلى الاقتراح إذا كانت المسألة هي قرار لجنة التنسيق. وذكر بأن غالبية الدول الأعضاء أبدت رغبتها في إغلاق التحقيق. وعليه، رأى الوفد ضرورة في أن يقر القرار في قراره برراري رئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق إغلاق باب التحقيقات.

136. وأحاط الرئيس علماً بالاقتراح الذي قدمه وفد الصين مشيراً إلى أن لجنة التنسيق ليست لجنة صياغة. وعليه، فإنه لن يعطي الكلمة لأي اقتراحات في ذلك الصدد. وأضاف أنه يرحب بالتفاعل مع النص الراهن وطلب من وفد ألمانيا التشاور مع وفد الصين وأي وفد آخر يرى ضرورة في تحسين النص لمواصلة تلك المناقشة. أما لجنة التنسيق، فلن تشارك في أية عمليات صياغة نظراً إلى عدد القضايا التي ينبغي تناولها. وأعلن الرئيس أن اللجنة قد اختتمت مناقشة البند 28 من جدول الأعمال بعد انتهاء قائمة المتحدثين في تلك المسألة. وأكد أنه سيتيح لوفد ألمانيا فرصة أخرى لمناقشة الاقتراح مع أي وفد يود اقتراح تحسينات في ذلك الصدد. ورأى الرئيس أن الرؤية أصبحت واضحة بشأن البند 28 من جدول الأعمال؛ فطلب من الدول الأعضاء التعاون مع وفد ألمانيا على وضع صيغة تقبلها كل الوفود. وشدد الرئيس على أنه لن يعيد فتح باب مناقشة المضمون بعد انتهاء قائمة المتحدثين بشأن البند 28 من جدول الأعمال. وأوضح أنه لن يعطي الكلمة إلا لإثارة نقطة نظام.

137. وأعلن وفد طاجيكستان رغبته في المشاركة في المشاورات غير الرسمية وأيد الاقتراح الذي قدمه وفد الصين.

138. وطلب الرئيس من وفد طاجيكستان التواصل مع وفد ألمانيا.

139. وأيد وفد بيلاروس اقتراح تنظيم مشاورات. ولفت انتباه لجنة التنسيق إلى الفقرة (5) التي تنص على مراعاة نتيجة الاستعراض واتخاذ تدابير المتابعة اللازمة معترضاً على صيغتها الحالية.

140. وأحاط الرئيس علماً بموقف وفد بيلاروس وأكد أنه ينبغي توجيه تلك التعليقات إلى وفد ألمانيا مباشرة بوصفه الوفد مقدم الاقتراح، وأضاف أنه لا ينوي تحويل الجلسة إلى اجتماع لجنة صياغة.

141. وأفاد وفد سويسرا بأن بلاده ما انفكت تولي أهمية كبيرة لتناول تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشفافية تامة. وعليه، طلب الوفد نشر ذلك التقرير بمجرد استكمال. وأعرب عن سروره حيال إتاحة التقرير للدول الأعضاء وتوزيعه عليها. وفضلاً عن ذلك، رحب الوفد بالقرارات التي اتخذتها لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الخامسة والعشرين ولجنة التنسيق في

دورتها الثانية والسبعين فيما يخص مراجعة ميثاق الرقابة الداخلية ومراجعة سياسة المشتريات، فضلاً عن مراجعة السياسة الخاصة بالمبلغين عن المخالفات في الويبو. وأيدت سويسرا تأييداً تاماً تلك العمليات وأعربت عن إيمانها بأن تلك التعديلات والتغييرات ستؤدي إلى تعزيز إدارة المنظمة وتحسينها. وستتمكن الدول الأعضاء من التطلع إلى المستقبل بفضل تلك التدابير التي تراعي استنتاجات تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ورئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق. وذكر الوفد بأن للويبو والدول الأعضاء فيها مسؤوليات كبيرة للامتثال بولاية المنظمة ويجب ألا يكون التركيز على الماضي وما اعتمد من تدابير. وأوضح الوفد موقفه النهائي إزاء الانتقاد الموجه في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن قضية الحمض النووي ولا سيما عدم تعاون السلطات السويسرية. وأقر الوفد بأنه كانت ثمة مشكلة تواصل في حالة واحدة. وأضاف أنه بسبب مجرد إغفال لم يتلق مكتب خدمات الرقابة الداخلية الرد على التماس قدمه. واعترفت حكومة سويسرا بذلك الخطأ وصححت الوضع في أوائل شهر سبتمبر. ثم ذكر الوفد بأن المكتب قد دعا حكومته إلى تنظيم اجتماع مع المدعي العام لجنيف وأن ذلك المدعي العام ذكر أنه لن يغير موقفه الذي أبداه لمدير شعبة الرقابة الداخلية في عام 2014. وأوضح المدعي العام حينئذ أن القانون السويسري لا يميز لغير الأطراف الاطلاع على سير الإجراءات. وشدد الوفد على أن السلطات السويسرية لم تحاول قط عرقلة حصول المكتب على المعلومات. وأفادت بأن مبدأ فصل السلطات ينطوي على أنه لا يمكن للحكومة أن تبت في قضية جنائية ولا أن تملي طريقة العمل على السلطة القضائية. وإذا اعتبر موظفو الويبو أنهم تضرروا من جزاء أخذ عينات الحمض النووي دون علمهم، فعليه أن يمارسوا حقوقهم بأنفسهم من خلال المدعي العام.

142. وعلق الرئيس مناقشة البند 28 من جدول الأعمال لتمهيل وفد ألمانيا مزيداً من الوقت لمتابعة المشاورات على اقتراحه.

143. واستأنف الرئيس مناقشة البند 28 من جدول الأعمال مذكراً بأن وفد ألمانيا أجرى مشاورات في ذلك الصدد، وطلب من الوفد موافاة الحضور بنتائجها.

144. فقال وفد ألمانيا إن المشاورات كانت مثمرة للغاية وأن المسألة قد حُسمت. وشرح مجدداً مقصد استخدام عبارة "أكدت مجدداً" الواردة في رأس القرار مع توضيح أن "التأكيد مجدداً" يعني عدم تغيير قرار لجنة التنسيق في دورتها الثانية والسبعين. ويهدف ذلك أيضاً إلى توضيح القرار بما يتفق وإجراءات الويبو. واقترح إبقاء عبارة "أكدت مجدداً" في النص.

145. وأشار وفد الصين إلى الروح البناءة التي سادت المناقشات مع وفد ألمانيا وغيرها ساحباً تعليقه السابق على الاقتراح. وأضاف أن عبارة "أكدت مجدداً" تعني موافقة كل الدول الأعضاء الحاضرة على قرار اللجنة السابق.

146. والتمس وفد الهند من المستشار القانوني توضيح التفسير القانوني لعبارة "أكدت مجدداً" الواردة في رأس القرار المقترح لأنه يجب على اللجنة إغلاق التحقيق. وعليه، استفسر الوفد عن تحقيق نص القرار رأساً وتفصيلاً لتلك الغاية.

147. واقترح المستشار القانوني أن يتولى الوفد المسؤول عن صياغة رأس القرار توضيح الغرض الفعلي من عبارة "أكدت مجدداً" ومعناها في تلك الفقرة وفقاً لما توصلت إليه المشاورات غير الرسمية. وقال المستشار القانوني إنه غير متأكد مما يشغل وفد الهند ومن النقاط التي يود الوفد إدراجها، فاقترح متابعة رده بعد الحصول على التوضيحات اللازمة.

148. فأوضح وفد الهند أنه أيد اقتراح الصين بضرورة إغلاق التحقيق صراحةً في النص قبل رفع الجلسة وإجراء المشاورات الرسمية. ولكن وفد الصين سحب اقتراحه. وعليه، طلب من وفد الصين أن يوضح موقفه وأن يجتمعان لمدة دقيقتين للتشاور سريعاً والانتهاء من ذلك البند.

149. وأشار الرئيس إلى أنه آخر بند عالق في الدورة، فقرر وقف الاجتماع لمدة خمس دقائق أي حتى الخامسة مساءً.

150. وطلب وفد الهند من المستشار القانوني، بعد استئناف الاجتماع، أن يؤكد لغرض التسجيل في محضر الجلسة أن تأكيد قرار الدورة الثانية والسبعين مجدداً ينطوي أيضاً على القرار الذي اتخذته رئيساً لجنة التنسيق والجمعية العامة. وشدد

على أن تلك النقطة محور القرار. وطلب الوفد أن يسجل رد المستشار القانوني في محضر الجلسة كي يتيسر الرجوع إليه عند الاقتضاء وتفاذي أي لبس فيه.

151. وذكر المستشار القانوني بأن لجنة التنسيق أحاطت علماً، إبان الدورة الاستثنائية المعقودة في 12 سبتمبر 2016، بالتقرير وبالقرارات والتوصيات الصادرة عن رئيسي لجنة التنسيق والجمعية العامة. وكان قرارا الرئيسين إغلاق التحقيقات دون أي إجراء آخر. وهما قراران لا رجعة فيهما. وأحاطت لجنة التنسيق علماً في دورتها الثانية والسبعين بذلك. وأوضح المستشار القانوني أن الاقتراح هو تأكيد ذلك القرار مجدداً أي إغلاق التحقيق.

152. وأفاد وفد الهند بأن المستشار القانوني قد أوضح الصورة وأن رده قد سجل في المحضر. وعليه، أيد الوفد توافق الآراء على الاقتراح قيد النظر.

153. وذكر وفد بيلاروس بأنه أبدى شواغله إزاء الفقرة (5) قبل الاستراحة لأنه يجهل المقصد من عبارة "بمخاطر تدابير المتابعة اللازمة". وأشار الوفد إلى عدم وجود أي قائمة بتدابير المتابعة اللازمة وطلب من مقدم الاقتراح أو المستشار القانوني أن يوضح تلك التدابير بخلاف تعديل نظام الموظفين ولائحته.

154. وبأدب وفد ألمانيا إلى توضيح تلك المسألة. وذكر بأن الاقتراح الأول كان يشمل فقرتين (ألف وباء) تراعي استنتاجات اللجنة الاستشارية المستقلة واقتراحها بشأن السبيل المفضل للإبلاغ عن المخالفات بغية التذكير بها. فيمكن للجمعية العام القيام بذلك. فهو مجرد دعوة للجنة الاستشارية الدول الأعضاء إلى اعتماد سبيل مفضل للإبلاغ عن المخالفات المزعومة. وأضاف الوفد أنه لا توجد قاعدة حالياً في ذلك المجال. وعليه لا يمكن ضمان وصول الإبلاغ إلى شعبة الرقابة الداخلية عندما يرغب موظف في الإبلاغ عن مخالفة مزعومة عن طريق المشرف عليه. ومن ثم، أراد الوفد مراعاة اقتراح اللجنة الاستشارية المستقلة الوارد في الفقرتين 6 و19 من الوثيقة WO/GA/48/16. أما عن مراعاة الفقرة "ألف"، فالسبب هو ميثاق الرقابة الداخلية يخضع حالياً للمراجعة، وأشار الاقتراح الوارد في الوثيقة ذاتها (WO/GA/48/16) إلى بعض التدابير التي تنطوي على تعديل نظام الموظفين أو تغييره. لذلك سعى الوفد إلى ضمان عدم التوقف بعد مراجعة ميثاق الرقابة الداخلية وإدراك وجود خطوات أخرى يتعين اتخاذها. وذكر الوفد أن المناقشات مع الدول الأعضاء المهمة قد أسفرت عن اقتراح بتغيير صيغة الفقرة لتوضيح عدم اكتمال مسار المراجعة. وكان الهدف تأييد لجنة التنسيق لتلك التغييرات المحتملة وتأييد الدول الأعضاء فيه لكل ما قد تقتضيه مراجعة ميثاق الرقابة الداخلية. وأمل الوفد في أنه قد أضفى بعض الوضوح على الأسئلة المطروحة.

155. وشكر وفد بيلاروس وفد ألمانيا على شرحه. ورأى أن الصيغة المهمة ستؤدي إلى تفسيرات مختلفة فيما يخص مراجعة الوثائق الإجرائية وغيرها. وعليه، طلب الوفد متابعة العمل على الصيغة التي لا يستسيغها.

156. ورأى الرئيس أن اللجنة أوشكت على الاتفاق. وعليه، منح وفد ألمانيا خمس دقائق إضافية لاختتام مشاوراتها وناشد كل الدول الأعضاء بذل قصارى جهدها للتوصل إلى اتفاق نظراً إلى ضرورة اختتام تلك المسألة الحساسة. وذكر أنه يستشف توجهاً معيناً في القاعة وطلب من الدول الأعضاء مجدداً المساهمة في اختتام المناقشات في أقرب فرصة ممكنة.

157. وأدلى وفد سنغافورة بملاحظتين. أما أولهما فهو تساؤل بشأن تناول لجنة البرنامج والميزانية لموضوع الفقرة (5) في إطار البند 9 من جدول الأعمال الخاص بشؤون التدقيق والرقابة. وعليه تساءل الوفد عن ضرورة إدراج تلك الفقرة في القرار قيد المناقشة. وأما ثانيهما فيخص عبارة "أكدت مجدداً" الواردة في رأس القرار، وذكر الوفد أن القرار المقترح يؤكد مجدداً قرارات اتخذت خلال الدورة الاستثنائية. ولكن لاحظ الوفد دخول العديد من العناصر الجديدة في ذلك الاقتراح مقارنة بالقرار المعتمد إبان الدورة الثانية والسبعين. وأفاد بأنه قدّم تلك الملاحظات إلى وفد ألمانيا الذي لم يولها حق المراعاة.

158. واعتذر وفد ألمانيا إن لم يراع شواغل وفد سنغافورة خلال المناقشات أو استراحة الغداء مذكراً بأن كل الوفود كانت حاضرة حتى نهاية الاجتماع وبأنه دعا الوفود مراراً إلى تقديم أية أسئلة إضافية. ولذلك قدّم الوفد اعتذاره الشديد إن لم يراع بعض الشواغل. وقال إن رأس القرار، أي تأكيد القرار مجدداً في دورة اللجنة الثالثة والسبعين، استند إلى اقتراح قدمه وفد سنغافورة إبان الاجتماع لأنه لم يمكن للجنة التنسيق أن تؤكد مجدداً إلا ما قرره سابقاً. وأضاف أن الفقرة (5) ترمي إلى مراعاة الأنشطة المقبلة بناء على الدروس المستفادة ودعمها سياسياً.

159. وأضاف الرئيس أن توضيح رأس القرار المقترح يتكون من جزأين. أما أولهما فالإشارة إلى القرارات التي اعتمدها لجنة التنسيق في دورتها الثانية والسبعين؛ وأما ثانيهما فالنقاط الخمسة التي لم ترد في القرار السابق. وسأل الوفد إن كان ذلك صحيحاً.

160. فرد وفد ألمانيا قائلاً إن العناصر الواردة في اقتراحه مطابقة في جوهرها للقرار الذي اتخذته اللجنة في دورتها الثانية والسبعين ولكنها رتبّت ونظّمت بطريقة مختلفة. وذكر الوفد بأن اللجنة طلبت من اللجنة الاستشارية المستقلة مراجعة قواعد المشتريات في دورتها الثانية والسبعين ولكن بلغها بعدئذ أنه لا يمكن للجنة الاستشارية المستقلة إجراء تلك المراجعة بنفسها وإنما ينبغي للأمانة أداء تلك المهمة قبل أن تستعرضها اللجنة الاستشارية المستقلة. ومن ثم، فإن الفقرة المقترحة تبين المستجدات التي بلغت اللجنة منذ القرار الأصلي ولا جديد فيها. وأردف الوفد قائلاً إن الترحيب بالإطار الأخلاقي ترحيب بالمسار الجاري لتعزيز قواعد الويبو وإجراءاتها كما ذكر الوفد في بداية عرض النص. وعليه فإن تلك النقطة مجرد إعلان. وأضاف أن عنصر حماية المبلغين عن المخالفات كان مدرجاً في قرار الدورة الثانية والسبعين مع إضافة استعراض اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة المقترحة نظراً إلى مشاركتها الكبيرة في شتى مراحل تلك العملية. ورأى الوفد أن اللجنة الاستشارية المستقلة تتمتع بالبعد الكافي وتؤدي دورها كهيئة استشارية للدول الأعضاء، ورجّح الوفد أن تسدي اللجنة الاستشارية المستقلة المشورة بشأن سياسة حماية المبلغين عن المخالفات. وفي الختام، أعلن الوفد أنه يمكن حذف الفقرة (5) إن طرحت مشكلة بالنسبة إلى الدول الأعضاء. وقال إنه لا مشكلة لديه في ذلك لأن تلك الفقرة تهدف حصراً إلى أن تقدم اللجنة دعمها إلى الجمعية العامة في كل الأعمال الجارية على ميثاق الرقابة الداخلية. وذكر الوفد أن تلك الفقرة لم تطرح أية مشكلات خلال المفاوضات خلال فترة الاستراحة التي كانت بناء ومثمرة للغاية.

161. ورأى الرئيس أن الصورة قد اتضحت بعد مداخلة ألمانيا وسأل عن استعداد اللجنة لاتخاذ قرار.

162. وطلب وفد سنغافورة تأكيد حذف الفقرة (5) بناء على مداخلة وفد ألمانيا مشيراً إلى ترحيبه بذلك.

163. وذكر الرئيس بأن وفد ألمانيا مقدّم الاقتراح لم يمانع حذف الفقرة (5) من الاقتراح لتيسير اعتماد الوثيقة. وأضاف أن ذلك سيساعد وفد بيلاروس أيضاً على تأييد الاقتراح. وشكر وفد ألمانيا على موافقته على حذف الفقرة المذكورة.

164. واقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية تغيير عبارة "تدابير المتابعة" إلى "ضمان الانساق المؤسسي" متسائلاً عن مدى ارتياح وفد سنغافورة لتلك الصيغة.

165. وأفاد الرئيس بأن اقتراح صيغة جديدة غير مجدٍ بعد سحب الفقرة (5) مذكراً بأنه أعلن سحب وفد ألمانيا الفقرة (5) بوصفه الوفد مقدّم الاقتراح قبل فتح باب التعليقات وإعطاء الكلمة لوفد الولايات المتحدة الأمريكية. وعليه طلب الرئيس من وفد الولايات المتحدة الأمريكية سحب اقتراحه مشيراً إلى أن حذف الفقرة (5) هو أفضل طريقة لاختتام المناقشات.

166. وذكر وفد بيلاروس بأن وفد أستراليا قد اقترح صيغة إضافية وتساءل عن القرار النهائي فيها. وكان الاقتراح حذف الإشارة إلى تدابير المتابعة اللازمة ليصبح النص كما يلي: "ومراعاة نتيجة المراجعة الحالية لميثاق الرقابة الداخلية والنظر في تعديل نظام موظفي الويبو ولأحتمه عند الاقتضاء". ورأى الوفد أن ذلك سيسير التدابير قيد النظر.

167. ولاحظ الرئيس أن المناقشة بدأت تنزلق إلى طريق شائك وطلب من كل الدول الأعضاء الحذر. وذكّر للمرة الثالثة بأنه أعلن سحب الفقرة (5) قبل إعطاء الكلمة لوفد بيلاروس بعد موافقة وفد ألمانيا على ذلك. وعليه لا داعي لمناقشة تلك الفقرة. ورأى أن حذفها سيبدد أي شكوك لدى وفدي سنغافورة وبيلاروس فيما يخص الفقرة (5). وفضلاً عن ذلك، أشار الرئيس إلى أن تلك المسألة تخضع للمناقشة في إطار البند 9 من جدول الأعمال وعليه طلب من الدول الأعضاء عدم الرجوع إلى الفقرة (5) بعدما وافق الوفد مقدّم الاقتراح على سحبها.

168. وأعلن وفد الولايات المتحدة الأمريكية عدم اعتراضه على سحب الفقرة (5) وأنه يؤيد البيان في مجمله تأييداً شديداً. ومع ذلك، أشار إلى أنه يبادل وفدي فيجي وباكستان شواغلها المعرب عنها في وقت سابق من اليوم وأنه يشكك كثيراً في أحداث العام السابق والطريق الذي أدى بالمنظمة إلى تلك الأحداث. وأقر بأن غالبية الدول الأعضاء رأت أن قراري الرئيسين نهائياً وأن التحقيق قد أغلق ولن تتخذ أي إجراءات تأديبية فيما يخص المسائل التي بحثتها لجنة التنسيق. ومن ثم، شدد الوفد على المهام المنوطة بالوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بتقديم ضمانات لحماية المبلغين عن المخالفات متوقعاً من كبار موظفي الويبو ضمان حماية الشهود والمبلغين عن المخالفات حماية تامة.

169. وأفاد الرئيس بأن كل البيانات المدلى بها في مناقشة البند 28 من جدول الأعمال ستسجّل على النحو الواجب وأحيط علماً بها. ورأى أن تلك أول نتيجة وصل إليها وهي أن اللجنة ستحيط علماً بكل البيانات المقدمة في ذلك الشأن. ورأى أن لجنة التنسيق أصبحت جاهزة لاتخاذ قرار في اقتراح ألمانيا بصيغته الأخيرة أي النص الموزّع مع حذف الفقرة (5). وأعلن الرئيس أن اللجنة ستتخذ قراراً في فقرة القرار التالية: "إن لجنة الويبو للتنسيق أحاطت علماً بتقرير رئيس لجنة التنسيق الخارج وبالبيانات التي أدلت بها الوفود التي شاركت في المناقشات. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت لجنة التنسيق على الاقتراح التالي، ويليه النص الذي عمّمه وفد ألمانيا باستثناء الفقرة الخامسة."

170. إن لجنة التنسيق، في دورتها الثالثة والسبعين (الدورة العادية السابعة والأربعون)، أكدت مجدداً قرار دورتها الثانية والسبعين (الدورة الاستثنائية السادسة والعشرون) وأوصت الجمعية العامة للويبو بما يلي:

(1) أن ترحب بتدقيق "الإطار الأخلاقي" الذي تجريه حالياً شعبة الرقابة الداخلية؛

(2) وأن تطلب من الأمانة مراجعة السياسة الخاصة بالمبلغين عن المخالفات، مع مراعاة الدروس المستفادة والمستجدات وأفضل الممارسات المتبعة في المنظمات الأخرى؛ وأن تدعو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى استعراض تلك المراجعة المقترحة والتعليق عليها؛

(3) وأن تلتزم من رئيس مكتب الأخلاقيات تضمين التقرير النهائي معلومات عن أي حالات قائمة من حالات الانتقام ضد شهود يتعاونون مع تحقيق في حالة إبلاغ عن مخالفة، بما يتفق مع إجراءات الويبو السارية؛

(4) وأن تدعو أيضاً مدير شعبة الرقابة الداخلية إلى استعراض سياسات الويبو وإجراءاتها الخاصة بالمشتريات عقب الاستعراض الذي يجريه المدير العام حالياً، بناء على توصية رئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق، لضمان الوضوح والشفافية في عملية الشراء في الويبو، حتى يتسنى تقديم الاستنتاجات والتوصيات إلى لجنة البرنامج والميزانية كي تنظر فيها الدول الأعضاء.

[يلي ذلك المرفقان]



## بيان رئيس جمعية موظفي الويبو أمام أعضاء لجنة الويبو للتنسيق

(13 أكتوبر 2016)

سيدي الرئيس، أصحاب السعادة، المندوبون المقرون،

إن مجلس موظفي الويبو مجموعة جديدة وجادة من الممثلين المنتخبين حسب الأصول والملتزمين بالعمل مع إدارة الويبو في حوار يكون شفافاً ومجدياً ويستند إلى حسن النوايا ويخدم المصالح المتبادلة للموظفين والويبو. والمخزن أننا لم نستطع أن نفعل ذلك خلال العام الفائت. وعلى الرغم من جهودنا الحثيثة للتفاعل مع إدارة الويبو، فقد لقيت الأغلبية العظمى من تعليقاتنا تجاهلاً وتعرض المجلس لضغوط مكثفة. وإذا استطاع المجلس أن يستمر فلا لسبب سوى أنه يؤمن بأن من الممكن والواجب أن تتحسن الأوضاع وأنه يتكفل مسؤولية الدفاع عن الموظفين ورفع الصوت ضد الظلم والخطأ.

ومن العجز أن تساهم أية نقابة في رفاه أية منظمة وموظفيها إذا لم تكن هيئة مستقلة يختار الناس الانضمام إليها أو العزوف عن الانضمام، على منوال ما سطرته المادة 20(أ) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن النقابات هي التي تنبه إلى تجاوزات الإدارة وهي من الأهمية بمكان في الديمقراطية. وفي الوضع الراهن، تعاني الويبو من انحصار سلطة مفرطة في يدي رئيسها التنفيذي الذي يكون في كل شؤون الموظفين الخصم والحكم. ولجلس الموظفين إلى جانب بعض الهيئات الخارجية والدول الأعضاء دور حيوي لتصحيح هذا الخلل. وكما جاء على لسان براد شيرمان عضو الكونغرس الأمريكي في الجلسة المتعلقة بإقامة المساءلة في المنظمة العالمية للملكية الفكرية يوم 24 فبراير 2016: "وإن من منظمة دولية تحتاج إلى نقابة فهي الويبو".

والمجلس في غاية الامتنان لأعضاء جمعية الموظفين والدول الأعضاء في الويبو على دعمهم النبيل والمتواصل. ولكن واجب هذا المجلس المنتخب حسب الأصول يحتم عليه ألا يكون مديعاً لأعضائه لا غير وإنما هو درع يزود عن الطيف الكامل للموظفين بأوضاعهم وفئاتهم المختلفة، اهتداءً بمبدأ التعاضد بين الموظفين ووفاءً بولاية المجلس.

ويؤسفنا أن نبلغكم بأن أسوار الخوف والريبة ما زالت تحيط بالمنظمة. وبعد أن انخبطت الروح المعنوية للموظفين إلى أدنى دركاتها، لم نجد بعد الانحطاط سوى انحطاط. وباتت حياة الموظفين دوامة من الخوف والتهديد والاكنتاب والقلق تشكلها أحداث الوقف عن العمل والتحقيقات وضروب المضايقة المؤسسية. ولذلك، يجب تكليف لجنة خارجية مستقلة بالتحقيق في تلك الأوضاع. ونرى أن نظام تقييم الأداء في الويبو قد تحول إلى أداة للتخلص من الموظفين لا تحسين أداءهم. إذ يكافأ الموظفون طويلاً العهد الذين يتفانون عملاً من أجل المنظمة بتقييم سلمي دون سابق إنذار أو تنبيه من مديريهم. ويؤجج ذلك ألسنة الخوف من أن إدارة الويبو تود التخلص منهم لحساب موظفين مؤقتين لا تزال قيمتهم الاقتصادية الفعلية في علم الغيب. ويجد موظفون آخرون أنفسهم سجناء الدرجة الأخيرة من رتبهم لا سبيل لهم إلى متابعة مسيرتهم المهنية. وما يزيد الطين بلة تخفيض رتب وظائف الخدمة العامة والمهنيين تخفيضاً منهجياً مع افتتاح عدد غير مسبوق من مناصب المديرين.

ولأن المصائب لا تأتي فرادى، يجرد العديد من الموظفين من حقوقهم ومزاياهم المكتسبة بناء على قرارات تعسفية تصدرها إدارة الموارد البشرية. ويبدو أن إدارة الويبو تكيل الكيل بمكيالين المزايا والاستحقاقات الممنوحة للموظفين الفرنسيين المقيمين في بلدانهم دون العمل فيه. ونفياً لروح الأمم المتحدة وممارساتها، أُجبر هذا الفريق من موظفي الويبو على دفع مصروفات دورات اللغات من جيوبهم. وفي تلك الأثناء، لم تتوقف الويبو عن استضافة الحفلات الباذخة وسجلت ربحاً قدره 70 مليون فرنك سويسري في الثنائية الفائتة: أمن استخسار أو إجحاف أو قصر نظر أكثر من ذلك؟! هذا دليل صارخ على سوء الإدارة والتدبير. وإضافة إلى ذلك، تتعاسس المنظمة عن تنفيذ توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن رفع السن الإلزامية لإنهاء الخدمة على الرغم من المزايا الواضحة التي ستعود على الموظفين. وعوضاً عن ذلك، رجّحت فصل موظفين لأسباب صحية من وراء ستار من اللامشفافية متجاهلةً المسبب وهو العمل، ويُرغم هؤلاء الموظفون على إعلان عجزهم المبكر عن

الخدمة. ومعسول الكلام مثل "إدارة التغيير" لن يهون هذا الفرض الواضح لسياسات قهرية ومعادية للموظفين. والوحشية هي الصفة الوحيدة التي يمكن إطلاقها في القرن الحادي والعشرين على هذه المعاملة للمعتلين والمصابين من الموظفين أثناء الخدمة.

ويعرض تقرير إدارة الموارد البشرية لعام 2016 صورة ممسوخة وغير واقعية للأحداث التي شهدتها الويبو. ولكن لا سبيل إلى حجب الحقيقة. فقد أفاد اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين مؤخراً بأن "العلاقة بين الموظفين والإدارة تتدهور في ظل إصرار المدير العام لليوبو على المضي قدماً في انتخاب "مجلس موظفين جديد" على الرغم من أن أعضاء جمعية موظفي الويبو قد انتخبوا مؤخراً ممثلهم إلى مقاعد مجلس الموظفين. وأضاف الاتحاد أن "التفسير الجديد" الذي أصدره المدير العام لقواعد الموظفين والذي سمح لغير الأعضاء بالتصويت في انتخابات مجلس الموظفين "يتنافى تماماً مع التفسير المعتمد في المنظمة منذ إنشاء جمعية الموظفين".

وها نحن ذا أمامكم اليوم، نحن مجلس موظفي الويبو الوحيد المشروع والمنتخب حسب الأصول، لنندد بالتدخل غير المسبوق للرئيس التنفيذي للمنظمة الذي يعدّ انتهاكاً لحرية التجمع والتعبير وتدخلًا غير قانوني في شؤون تمثيل الموظفين. ويهدف هذا المخطط إلى إنشاء اتحاد "موالٍ" للإدارة لا يجرؤ على رفع رأسه. ولذلك، نعلمكم بأن مجلس الموظفين قد رفع شكوى رسمية لدى مجلس الويبو للطعون وأنه مستعد لتصعيد الأمر حتى المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية إن تطلب الأمر. والديمقراطية والتنوع بريئان كل البراءة من الهجمات الموجهة ضد مجلس الموظفين التي لا تعدو كونها مكيدة دبرها أقل من ستة بالمئة من القوى العاملة التي تتلقى تعليماتها من إدارة الويبو لإبطال تمثيل الويبو. وخلافاً للدعايات الواهية الواردة في تقرير إدارة الموارد البشرية، فإن الموظفين ليسوا في مقدمة تنظيم تلك الانتخابات الجديدة ولا على يسارها ولا يمينها ولا وسطها؛ وإنما الموظفون مضطربون وخائفون ونافرون.

ويجب أن ينبع التغيير من الداخل لا أن يكون دخيلاً علينا. فقد احترم المجلس اختيار كل من لم يرغبوا في الانضمام إلى جمعية موظفي الويبو؛ وظلت للراغبين منهم فرص كثيرة للمشاركة في هيئات أخرى مثل مجلس الويبو للمعاشات التقاعدية والفريق الاستشاري المشترك ومجلس الويبو للطعون. ويشارك العديد منهم في أفرقة عاملة مختلفة متألّفة من متطوعين. ولكن في المطالبة بحق التصويت في مجلس موظفي الويبو دون الانضمام إلى الجمعية إجحافاً للأعضاء الذين يسددون مستحقّاتهم تضامناً مع زملائهم ودعمًا لاستقلال جمعيتهم مالياً وسياسياً.

وبات الوضع في الويبو حرجاً حتى اضطر مجلس الموظفين إلى التواصل مع عدد من المقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان لتحرير وضع حقوق الإنسان في الويبو. وحظي المجلس في مسعاه هذا على دعم جمعيات الموظفين من هيئات شتى تابعة لمنظمة الأمم المتحدة. وذُيّلت بأكثر من 5500 توقيع عريضة أصدرت مؤخراً على موقع LabourStart بعنوان "لا لحل النقابات والانتقام من المبلغين عن المخالفات في الويبو". ولعل تلك العريضة تهدد مصداقية منظومة الأمم المتحدة برمتها.

ولمن شواغل بال الموظفين الأخرى التي يصعب تجاهلها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التحقيق في المخالفات المدعى بها ضد الرئيس التنفيذي للمنظمة. ولا ينظر مجلس موظفي الويبو بعين راضية إلى اختلاس عينات الحمض النووي الخاصة بالموظفين وانتهاك نظام الموظفين والأختته. ولا بد من أن يكون الرئيس التنفيذي قدوة يقتدي بها الموظفون استحساناً لا قهراً، وأن يظل كل الناس سواسية أمام القانون. ولذلك، فمن الخيف السماح بعرض "موضوع" التحقيق وإتاحة نسخة كاملة من تقرير التحقيق غير المنقوص دون أن يعدّ ذلك مخالفة للمادة 167 من دليل الويبو الخاص بإجراءات التحقيق لما في ذلك من انتهاك لحرمة المبلغين عن المخالفات والشهود وتعريضهم للأعمال الانتقامية.

وتتناهينا الريبة أيضاً من دور شعبة الرقابة الداخلية ومكتب الأخلاقيات ومكتب المستشار القانوني في معالجة هذا التقرير والمخالفات والأعمال الانتقامية المنسوبة إلى الرئيس التنفيذي، وكلها هيئات مسؤولة مباشرة أمام ذلك الرئيس. ولئن المروع أن يُسمح للمعني بالتحقيقات حضور اجتماع استثنائي عقدته لجنة التنسيق لمناقشة تقرير التحقيق الصادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية في حق الشخص ذاته. وتتخوف أيضاً من أن التقرير المنقوص أُرسِل إلى الدول الأعضاء في الويبو بدون المرفقات والأدلة والشهادات التي تشكل وحدها 950 صفحة. ولقد حاول المجلس مراراً أن يتواصل مع رئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق آنذاك لتنظيم جلسة إعلامية لكل موظفي الويبو عن ذلك الموضوع والاجتماع بهما، ولكن هباءً. ولعل في قضية الحمض النووي أسئلة أكثر من إجابات. ومجلس الموظفين قلق من المسؤولين عن اختلاس عينات الحمض النووي من الموظفين. ولا شك في أنها جريمة وأن البلد المضيف يعلم أسماء المتورطين. وعليه، ناشد البلد المضيف التعاون والإجابة عن هذه الأسئلة وحل قضية الحمض النووي استجابةً لطلب اتحادي الموظفين – أي اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين (FICSA) ولجنة التنسيق للنقابات والرابطات الدولية لموظفي منظومة الأمم المتحدة (CCISUA) – اللذين يمثلان نحو 120 000 موظف من مختلف أنحاء منظومة الأمم المتحدة. والمجلس مضطرب أيضاً من عدم اتخاذ أية إجراءات بعدما تبنت المخالفة في قضية المشتريات. ويخشى كثيراً من استغلال النفوذ الذي يعدّ جريمة جنائية مثل اختلاس عينات الحمض النووي ومخالفة إجراءات المشتريات.

السيدات والسادة، العدل المتأخر ظلم بين. وخير مثال على ذلك السيد منصف كاتب، الرئيس السابق لمجلس موظفي الويبو وأحد المبلغين عن المخالفات الذي لم يجزَ عدلاً لأكثر من سنتين بعد فصله التعسفي عن الخدمة في سبتمبر 2014. ولقد نما إلى علمنا أن مجلس الويبو للطعون خُصص إلى أن فصله غير قانوني ولكن المدير العام رفض قبول توصيات المجلس. والآن، سيضطر السيد منصف كاتب للانتظار سنتين أو ثلاثة أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية. ولا يمكن قبول انتصاف يتطلب خمس سنوات بأي شكل من الأشكال. لذلك، يحث مجلس موظفي الويبو على إصلاح نظام العدل الداخلي المعيب، ومنح الاستقلالية لشعبة الرقابة الداخلية ومكتب أمين المظالم ومكتب الأخلاقيات في الويبو. ونطلب أيضاً حماية المبلغين عن المخالفات وإعادة تعيينهم لأنهم ظلموا دفاعاً عنا جميعاً مثل "طيور الكاناري في منجم الفحم" كما وصفهم ممثلو الكونغرس الأمريكي.

وبلغ مجلس الموظفين أن عدداً من المخالفات المدعى بها ضد الرئيس التنفيذي لا تزال قيد النظر في شعبة الرقابة الداخلية واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، ويخضع اختلال نظام العدل الداخلي أيضاً للفحص. ومن هذا المنطلق، يدعو مجلس الموظفين إلى تكليف لجنة خارجية مستقلة بالنظر في هذه الادعاءات والتحقيق فيها بشفاافية تامة وبدون أي تدخل.

وفي هذه الأوقات العصيبة، يجي مجلس موظفي الويبو الموظفين الذين حافظوا على هدوئهم وعملهم الدؤوب بكل احتراف لخدمة المنظمة. وما من دليل على ولاء المجلس وتفانيه للمنظمة أكبر من عرض شواغلنا عليكم اليوم كي تنظروا في أمرها. وغني عن القول أن الموظفين والمجلس ليسوا بمتطرفين. وإنما نحن موظفون مدنيون دوليون من رعايا بلادكم، وفي نهاية المطاف بشر يتفانون عملاً من أجل هذه المنظمة.

يا أيها الدول الأعضاء، دعونا نعمل يداً بيد من أجل تحقيق المصلحة المشتركة، وإيجاد حل يرضي الجميع، وردّ الظلم والعدالة المزيفة.

وشكراً على حسن استماعكم.

[يلي ذلك المرفق الثاني]

## تعليقات الأمانة على بيان رئيس جمعية موظفي الويبو إلى أعضاء لجنة الويبو للتنسيق<sup>1</sup>

أعرب المدير العام عن رغبته في الإدلاء ببعض الملاحظات، خاصة بشأن انتخاب مجلس موظفين جديد، وهي مسألة سبق وأن أوضحها العام الماضي. وشدد الرئيس على أنه ليس من يبادر إلى هذه العملية أو يديرها أو يشرف عليها وقال إن مجموعة من 70 موظفا اعترضت على تفسير مادة نظام الموظفين المتعلقة بمجلس الموظفين وقدمت عريضة إلى الفريق الاستشاري المشترك لطلب استعراض التفسير. وأضاف أن الفريق الاستشاري المشترك يتألف من ثلاثة أشخاص يعينهم المدير العام وثلاثة ينتخبهم الموظفون والأمانة وأمين سر من إدارة الموارد البشرية. وخلص الفريق الاستشاري المشترك إلى أن التفسير الصحيح لهذه المادة هو أنه ينبغي أن يُنتخب مجلس الموظفين من قبل جميع الموظفين، إن كانوا من المساهمين في المجلس أو لا. وأشار المدير العام إلى أن العادة جرت حتى الآن بأن يُسمح للموظفين المساهمين في مجلس الموظفين فقط، ويتراوح عددهم بين 400 و500 موظف من أصل 1250 موظفاً، بالتصويت في انتخابات المجلس. والتفت المدير العام إلى أن استنتاجات الفريق الاستشاري المشترك أرسلت إلى مكتب المستشار القانوني لإبداء رأي مستقل فيها، وهو أكد استنتاجات الفريق. وأشار إلى أن أعضاء من الموظفين تولوا بأنفسهم تنفيذ هذا الرأي الذي أبداه الفريق الاستشاري المشترك، لا الإدارة، وأنهم وضعوا بناءً على هذا القرار عملية لانتخاب مجلس موظفين جديد يمكن أن يشارك فيها جميع الموظفين، في انتخابات ستنظم في شهر ديسمبر من هذا العام. وأعاد المدير العام التأكيد على أن هذا التطور لم يحظَ بترحيب مجلس الموظفين الحالي، ولم تُبادر إليه إدارة المنظمة بأي شكل من الأشكال. إنه تطور من صنع الموظفين أنفسهم. وعلق المدير العام على مسألة معنويات الموظفين فقال إنه ينبغي الإشارة إلى الإحصاءات على أنها مؤشرات موضوعية في هذا الصدد. ومضى يقول إن هذه الإحصاءات إيجابية للغاية بالنسبة للفترة المشمولة بالتقرير السابق، إذ أن عدد أيام الغياب (إجازات مرضية بإفادة أو بدون إفادة وحالات الطوارئ العائلية)، على سبيل المثال، انخفض بقدر 1000 يوم. وأوضح الأمانة، نزولاً عند طلب المدير العام، أن عدد الدعاوى التي رفعها موظفون إلى نظام العدالة الداخلية شهد انخفاضاً ملحوظاً. وتطرق المدير العام إلى المسائل الأخرى التي أثارها مجلس الموظفين في بيانه ليفيد بأن تحليلها والتعليق عليها سيتطلبان بعض الوقت. وأكد المدير العام للجنة بأنه أحاط علماً باهتمام مداخلة مجلس الموظفين وأن الإدارة ستجدد جهودها الرامية إلى إعادة مجلس الموظفين إلى طاولة التشاور.

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]

<sup>1</sup> يرد بيان رئيس جمعية الموظفين في المرفق الأول لهذه الوثيقة.